



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

بعنوان:

دور التسيير الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية

(دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريرج)

إعداد الطالبين: - عبد الجليل عباس

- أسامة كحيل

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	صالح بزة
مشرفا	الرتبة	عمر خلفاوي
مناقشا	الرتبة	نورالدين رافع

السنة الجامعية: 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر وعرافان

تعبيرا عن خالص الشكر وعضيم الامتتان لكل من مدلنا يد العون، ووقف جنبنا خلال مسيرتنا العلمية
نسجل هذا العمل عرفانا لكل دعم كان له الأثر في الوصول الى هذه اللحظة وهذه المرتبة
كما نتوجه بجزيل الشكر لاساتذنا المشرف الدكتور عمر خلفاوي علنة دعمه المستمر وتوجيهاته القيمة
الذي كان له اثر كبير في انجاز هذا العمل؛

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك، ولا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات الا بذكرك، ولا تطيب
الآخرة الا بعفوك، ولا تطيب الجنة الا برؤيتك يا الله

اهدي ثمار هذا العمل المتواضع

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نور هذه الأمة وضيائها، نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم

الى المعلم الأول في حياتي، ابي

اهديك هذا العمل عرفانا لما قدمته لي من عون وتوجيه ودعم متواصل، اسأل الله ان يبارك في عمرك
ويجزيك عني خير ما يجزي به والد عن ولده.

الى نبع الحنان، امي

اهديك هاته الثمرة من جهدي عرفانا بفضلك ودعواتك الدائمة، وتقديرا لتضحياتك راجيا من المولى جل
وعلى ان أكون عند حسن ظنك بي، واسأل الله ان يمدك بالصحة والعافية ويجزيك عني خير
الجزاء.

عباس عبد الجليل

الاهداء

من لم يشكر الناس لا يشكر الله

فالحمد لله أولا على نعمته وتوفيقه وامتنانه

اهدي هذا العمل المتواضع عربون محبة وامتنان

الى من غرسوا في قيم الجد والاجتهاد

الى من كانوا سندي في كل مراحل حياتي

الى من سهروا الليالي لأكون ما انا عليه اليوم

الى امي وابي

الى سائر أصدقائي

عبد الحق ولقمان وايمن

الى كل أستاذ أشرف على تدريسي وتعليمي

الى كل شخص كان لي عوناً في هذا الإنجاز

أتمنى لكم جميعاً عمراً مديداً وسعادة غامرة

كحيل اسامة

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التسيير الجبائي في الحد أو التخفيف من مخاطر الرقابة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية. وركزت على أهمية التطبيق الفعال لأدوات التسيير الجبائي ضمن الإطار القانوني لتفادي الأخطار الجبائية، وبالتالي تقليل احتمالية التعرض للرقابة الجبائية. وقد تم إجراء دراسة ميدانية بمركز الضرائب في ولاية برج بوعريريج، حيث استُخدمت مؤسسة تنشط في مجال استغلال المحاجر بنفس الولاية كدراسة حالة، واخذنا مثلاً من ولاية أخرى وكانت هذه المؤسسة قد خضعت سابقاً لعملية رقابة جبائية. وتم تحليل وضعيتها الجبائية بهدف تحديد الأخطاء ومعالجتها، وذلك لتحقيق الأمن الجبائي والحد من مخاطر التعرض للرقابة مستقبلاً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أهمية تبني التسيير بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وأنه من خلال مخرجات الدراسة الميدانية تبين أنه كان يمكن تفادي التسوية والغرامات ذات المبالغ المعتبرة.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، التدقيق الجبائي، مخاطر الرقابة الجبائية .

Abstract:

This study aimed to highlight the role of tax management in reducing or mitigating the risks associated with tax audits in economic institutions. It emphasized the importance of effectively applying tax management tools within the legal framework to avoid tax-related errors and, consequently, reduce the likelihood of being audited. A field study was conducted at the Tax Center in the province of Bordj Bou Arreridj, using a company operating in the quarrying sector as a case study. This company had previously undergone a tax audit. The study analyzed its tax situation to identify and correct errors, with the goal of achieving tax compliance and minimizing the risk of future audits.

The study found that effective tax management plays a crucial role for economic institutions. It showed that many significant penalties and settlements could have been avoided with proper tax practices.

Key words: Tax management, Tax audit, Control risks.

قوائم المذكرة

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: الاطار النظري للتسيير الجبائي والرقابة الجبائية
06	المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي
14	المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية
25	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
32	الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج
34	المبحث الأول: تقديم الوسائل والأدوات المتبعة في الدراسة
39	المبحث الثاني: دراسة حالات معينة خضعت لعمليات الرقابة
52	المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها
59	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق
79	فهرس المحتويات

قوائم المذكرة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية	27
02	مقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة	30
03	جدول استخراج نتائج مؤسسة استغلال محجرة	39
04	الاسس الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات	41
05	الاسس الخاضعة للضريبة على رؤوس الاموال المنقولة	42
06	استدراك الرسم على النشاط المهني	43
07	استدراك الرسم على القيمة المضافة	44
08	اعادة دفع الحقوق المتعلقة بالرسم على التكوين والتمهين لسنة 2019	46
09	اعادة ادماج قسط اهتلاك اهتلاك سيارة سياحية سنة 2019	46
10	عادة ادماج قسط اهتلاك سيارة بيسياحية لسنة 2020	47
11	اعادة دفع الحقوق المتعلقة بالنشاط المهني لسنة 2020	47
12	اعادة دفع الضريبة على ارباح الشركات على فوائض القيم الطويلة والقصيرة المدى لسنة 2021 والمتعلقة بالتنازل على معدات نقل	48
13	اعادة ادماج قسط اهتلاك سيارات سياحية لسنة 2021	49
14	اعادة دفع الضريبة على ارباح الشركات على فوائض القيم قصيرة المدى المتعلقة بعملية تصفية معدات وادوات	49
15	اعادة دفع الحوق المتعلقة بالرسم على التكوين والتمهين	50
16	اعادة دفع الضرائب على ارباح الشركات على فوائض القيم طويلة المدى والمتعلقة بالتنازل عن عتاد اعلام الي سنة 2021	50
17	اعادة تشكيل رقم الاعمال	51
18	ملخص المستحقات والعقوبات لسنوات من 2015 الى 2018	52
19	اعادة حساب رقم الاعمال الحقيقي	54
20	اعادة حساب الرسم على النشاط المهني لسنوات من 2015 الى 2021	54
21	الجدول 21: اعادة حساب الرسم على القيمة المضافة	55

قوائم المذكرة

55	جدول اعادة حساب الارباح	22
56	حساب الرسم على التكوين لسنوات من 2019 الى 2021	23
57	حساب الرسم على التمهين لسنوات من 2019 الى 2021	24

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	مقترح لهيكله وظيفة الجباية داخل المؤسسة.	01
18	انواع الرقابة العامة .	02
18	حلقة دوران الرقابة الشكلية	03
19	انواع الرقابة الجبائية	04
38	مخطط الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعرييج	05

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	اشعار بالتحقيق المحاسبي	01
68	اشعار بالتسوية	02
70	ملخص المستحقات العقوبات	03
72	اشعار بعملية التسوية	04
76	ملخص المستحقات والعقوبات	05

مقدمة

✚ تمهيد:

إن المؤسسات الاقتصادية تنشط في بيئة متعددة المتغيرات ولذلك من واجب المؤسسة التكيف معها وخصوصا المتغير الجبائي، فهو يشكل تهديدا على المؤسسة، وإن لم تستطع مسابته فقد يؤدي إلى تكاليف وغرامات إضافية، من أجل هذا يجب على المؤسسات إدراج العامل الجبائي ضمن آليات التسيير وتخصيص مصلحة تسيير جبائي من أجل ضمان تقادي تكاليف إضافية والتي تثقل كاهل المؤسسة، حيث أن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمؤسسة يجب أن تكون إيجابية، ولا يمكن ذلك إلا عن طريق إدارة المخاطر وخصوصا المتعلقة بعمليات الرقابة وذلك عن طريق الانتظام الضريبي وكذلك الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي يطرحها المشرع الجبائي وهذا الذي يسمى بالتسيير الجبائي الفعال؛

فالتسيير الجبائي له دور هام في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية وتكمن أهميته في كونه أحد الوسائل الإدارية المستعملة لتدنية مخاطر الرقابة الجبائية.

✚ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد اليات وإجراءات تمكن المؤسسة من تحسين مستويات الامن الجبائي؟

- هل توجد علاقة بين تبني التسيير الجبائي والتحكم في مختلف اشكال الرقابة الجبائية؟

- ما هو واقع التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية؟

✚ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- توجد العديد من الاليات والإجراءات التي يمكن ان تساعد المؤسسات في تحسين مستويات الامن الجبائي؛

- يوجد دور رئيس لتبني التسيير الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية في المؤسسات محل الدراس الميدانية؛

- توجد علاقة بين تبني التسيير الجبائي والتحكم في مختلف اشكال الرقابة الجبائية.

✚ أهمية الدراسة:

تكتم أهمية هذه الدراسة في ان التسيير الجبائي له دور حيوي وفعال في الحد من الوقوع في الأخطاء الجبائية وبالتالي تجنب المؤسسة من تحمل أعباء إضافية وبالتالي تقادي خطر الرقابة الجبائية.

✚ أهداف الدراسة:

- ابراز كيفية تجنب التعرض لمخاطر الرقابة الجبائية التي تثقل كاهل المؤسسة؛

مقدمة

- معرفة الاستراتيجيات التي يجب اتباعها للحد من المخاطر المتعلقة بالرقابة الجبائية بطرق قانونية؛

- دراسة العلاقة بين التسيير الجبائي ومخاطر الرقابة الجبائية.

✚ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية التالية دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة ميدانية

✚ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** سنتناول في موضوع دراستنا إبراز دور التسيير الجبائي وأيضا توضيح الخطر الجبائي وضرورة تحقيق الأمن الجبائي لدى المؤسسة.

- **الحدود الزمنية:** طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين فيفري 2025 الى غاية ماي 2025

- **الحدود المكانية:** يقتصر المجال الذي تم اختياره لدراسة الميدانية على مستوى مركز الضرائب.

- **الحدود البشرية:** مقابلة مباشرة لرئيس مركز الضرائب ومسؤولي مصلحة التسيير والرقابة الجبائية.

✚ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

✚ أولا: الأسباب الموضوعية

- نظرا لأهمية الموضوع في ظل التطورات الحديثة؛

- باعتبار ان مخاطر الرقابة أحد النفقات الإضافية التي تحدد المؤسسات في الوقت الحالي؛

- من اجل ابراز أهمية التسيير الجبائي الفعال في تجنب المؤسسة من التعرض الى غرامات وعقوبات جبائية.

✚ ثانيا: أسباب ذاتية

- حب التطلع والبحث في هذا الموضوع؛

- الرغبة في التعمق في المجال التسيير الجبائي.

✚ صعوبات الدراسة:

- صعوبة إيجاد مؤسسة تطبق التسيير الجبائي بشكل فعلي.

✚ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية التسيير الجبائي، أما المبحث الثاني فهو ماهية الرقابة الجبائية، أما المبحث الثالث فهو الدراسات السابقة. أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة حالة في مركز الضرائب برج بوعرييج حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم وسائل والأدوات

مقدمة

والمتابعة في الدراسة، أما المبحث الثاني دراسة حالات معينة خضعت لعملية الرقابة الجبائية، والمبحث الثالث تم فيه عرض النتائج الدراسة ومناقشتها بمدربة الضرائب لولاية برج بوعرييج

الفصل الأول:

الإطار النظري للتسيير الجبائي
والرقابة الجبائية

تمهيد:

لقد تطور مفهوم التسيير الجبائي في المؤسسات تطورا كبيرا نظرا للمكانة الحيوية التي يتركز بها ويعد من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تنظيم مواردها المالية وتحقيق استقرار مالي واقتصادي، فهو يشمل مختلف العمليات والإجراءات التي تهدف الى تسيير وخفض الضرائب واستغلال الامتيازات الجبائية، بعيدا عن الطرق المشبوهة وغير القانونية وتدارك الخطر الجبائي، وبالرغم من الجهود المبذولة في تحسين التسيير الجبائي تظل مخاطر الرقابة الجبائية للإدارة الضريبية احد التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات، ويشير هذا الخطر الى احتمالية تعرض المؤسسة الى عقوبات مالية او قانونية سواءا كانت هاته الأخطاء مقصودة ام لا، او ربما كانت ناجمة عن تفسير خاطئ للنصوص الجبائية وغيرها من الأسباب

بناء على هذا يهدف هذا الفصل الى دراسة مفهوم التسيير الجبائي وابعاده مع تسليط الضوء مفهوم

الخطر الجبائي الناجم عن الرقابة الخارجية، وفي هذا السياق تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي.

التسيير الجبائي يمثل مجموعة من العمليات التي تهدف الى تقليل الضرائب وتسييرها بطرق فعالة، ويشمل التخطيط الضريبي الذي يساهم في تحسين الموارد المالية مع تقليل المخاطر الجبائية، من هذا المنطلق يتطلب فهم التسيير الجبائي التطرق الى مفهوم ومميزات واهداف واليات التسيير الجبائي، وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف ومميزات التسيير الجبائي

في هذا المطلب تم التطرق الى مفهوم التسيير الجبائي وكذلك مميزاته.

أولاً: تعريف التسيير الجبائي

تعريف 1:

حسب كريستين كوليت Christiane Collette "فان تسيير الضريبة يعني ان الضريبة هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة يمكن ان تستخدم لصالح المؤسسة، وان تصبح متغيرا فعالا في استراتيجياتها، إذا بدلا من السلبية اتجاه الجبائية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها".¹

تعريف 2:

هو التعريف الفرنكفوني حيث "يرى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تقادي الأخطاء الجبائية ممكنة الوقوع".²

التعريف 3:

هو التعريف الأنجلوسكسوني حيث "يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... إلخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط) بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف الى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع وهذا ما يسمى: المساهمة في خلق القيمة".³

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بان التسيير الجبائي هو نهج اداري الهدف منه التحكم الفعال في الجانب الجبائي للمؤسسات عن طريق التخطيط الجيد واتخاذ قرارات حيث توازن بين الوفاء بالالتزامات الضريبية

¹ دريد موسى، بن براح سمير، أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ماي 2025، ص 333

² صابر عباسي، محمد فوزي شعوي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 118

³ نور الدين بعيليش، قداري زرباني، فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جوان 2022، ص 251.

الفصل الأول: النظريات الأدبية لتسيير الجبائي والرقابة الجبائية

مع الاستفادة من التسهيلات واستغلال الفرص المتاحة القانونية وهذا الذي يساعد المكلف بتدنية الضريبة الى أدنى حد دون الاخلال بالقانون الذي يعرض المؤسسة الى مخاطر جبائية.

ثانيا: مميزات التسيير الجبائي

يضم مفهوم التسيير الجبائي ثلاثة عناصر أساسية هي: كل الأطراف، جميع الضرائب، جميع التكاليف؛ فالضرائب هي واحدة من عديد التكاليف التي يمكن ان تتأثر بالتسيير الجبائي، وبالتالي يتطلب التسيير الجبائي الفعال النظر الى جميع الأطراف وجميع الضرائب (صريحة وضمنية)، وجميع التكاليف غير الضريبية المتعلقة بالأعمال التجارية، وعليه يمكننا القول بان التسيير له خاصيتين أساسيتين هما:

1- استعمال الوسائل المشروعة قانونا:

ينقسم التهرب الضريبي الى تهرب ضريبي قانوني وتهرب ضريبي غير قانوني ، فالأول هو مجال حركة التسيير الجبائي، ويكون اما مقصودا من المشرع الضريبي بهدف توجيه النشاط الاقتصادي، عن طريق المزايا الجبائية؛ او غير المقصود من خلال الثغرات القانونية، ويعرف أحيانا بالتجنب الضريبي او الغش الضريبي المشروع، ويأخذ ثلاث اشكال أساسية: الامتناع، الاحلال، والاستفادة من ثغرات القانون ، ومثال هذه الاشكال نذكر استعمال الجنات الضريبية، والتي تعد من أشهر الوسائل المستعملة في التهرب الضريبي في وقتنا الحالي، هذه الأخيرة تعرف بانها " ولاية قضائية ق تكون دولة او دويلة او إقليم، تاكون فيه الضريبة على الربح والدخل منخفضة جدا او معدومة، وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على هذه الميزة، وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى وهي السرية، التي تعتبر ضرورية لمن يريد ان يتهرب من دفع الضريبة في بلده حتى لا تستطيع السلطات الضريبية الوصول الى معلومات عن هذه الأموال".¹

2- القرار الطوعي للتسيير الجبائي:

تتضمن عملية اتخاذ القرار الاختيار بين بديلين او أكثر، أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب، بحيث يجرى انعدام البدائل عملية التسيير من معناها، فالقرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة، وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذا لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية

يمنحها المشرع للمؤسسة من اجل تسيير عملياتها المختلفة، اذ يصبح الامر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط والإجراءات الضريبية التي يحددها التشريع او التنظيم.²

¹ كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 218
² المرجع نفسه.

المطلب الثاني: اهداف ومبادئ وهيكله وظيفة التسيير الجبائي

أولاً: اهداف التسيير الجبائي

يسعى التسيير الجبائي الى الوصول الى تحديد بعض المخاطر التي غفلت المؤسسة عن تحديدها، وتجنبها كل الضغوطات الضريبية مع تكييف المؤسسة بطريقة تسمح لها بتحكم بالجانب الضريبي وتدنيته مع دراسة صحيحة للخيارات والامتيازات الجبائية، حيث يسعى التسيير الجبائي بشكل عام الى:

1. التحكم في العبء الجبائي:

تساهم التكاليف الجبائية في الرفع من تكاليف الناتج باعتبارها جزء من سعر التكلفة لاي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها، ان شكل التحكم فب العبء الضريبي يختلف من مؤسسة الى أخرى وذلك حسب الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الساسي هو تخفيض الضريبة وبالتالي توفير وفرات ضريبية تتيح لها إمكانية توسيع استثماراتها، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تعمل على تحسين صورتها امام البنوك والمساهمين وغيرها من خلال تطبيق التسيير الجبائي للربح.¹

2. تحقيق الامن الجبائي:

ويتأتى عبر تموقع المؤسسة في وضعية قانونية تجاه الضريبة، وذلك من خلال تجنب الخطر الناجم عن عدم إيداع التصريحات او التأخير في تقديمها، الغش في التصريحات، وعدم مراقبة الخيارات الجبائية، إن فكرة الخطر الجبائي تتعلق أساسا بتصرفات المؤسسة تجاه الالتزامات التي يحددها القانون الجبائي لذا يهدف التسيير الجبائي الى تحديد الاحتياجات اللازمة لتجنب الخطر الجبائي، والمتمثلة في:

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريحات واحترام الآجال؛
- إسناد مهمة التسيير الجبائي لمختص يدرك القواعد الجبائية ويحسن التعامل معها؛
- توفير الوسائل المادية والبشرية المناسبة والاطلاع المستمر على مستجدات التشريعات الجبائية، وتكوين المسيرين في هذا المجال.²

3- البحث عن الفعالية الجبائية:

يعطي التشريع الجبائي للمؤسسة بعض للمؤسسة الحرية او هامش حركة يسمح لها بالحصول على امتيازات الاقتصادية من اجل تعظيم الخيار، وبالتالي يمكن القول إنه يساعد في عملية التحريض الجبائي

¹ حميدانو صالح، دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 434-435.
² المرجع نفسه.

بواسطة الخيارات القانونية، ويساعد المؤسسة على إمكانية الاختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، وطرق حساب الإهلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية. والنتيجة أن مراقبة الخيار الجبائي تعتبر من عوامل الفعالية، وهذه الرقابة تؤدي من طرف المراجع الجبائي الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي للحذر من الأخطاء وسوء الاختيار، كما يقوم بقياس درجة الانحراف بين الفعالية المحققة والمتوقعة. أو تتم الرقابة من طرف خلية داخل المؤسسة معنية بحل المشاكل الجبائية. والفعالية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من الحصول على امتيازات جبائية، مالية، تنافسية، حيث:

- الفعالية بواسطة الحصول على الامتيازات الجبائية:

يعتبر البحث عن الامتيازات من أسس البحث عن الفعالية الجبائية، وهذه الامتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة، حيث تسمح هذه الخيارات بتخفيف الديون الجبائية¹.

- الفعالية بواسطة الحصول على امتيازات مالية:

إن بحث المؤسسة عن الخيار الأمثل يسمح لها الحصول على الامتيازات المالية، لأنه بطبيعة الحال الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية، لأن الضريبة هي عبارة عن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة والتوازن المالي لها، مع الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الامتيازات المالية ليست نتيجة الامتيازات الجبائية، لذلك يجب على المؤسسة إصلاح الاعوجاج الجبائي من أجل تحسين الوضعية المالية لها².

- الفعالية بواسطة الحصول على امتيازات تنافسية:

من أجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق، يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء والشركاء³.

4- خدمة استراتيجية المؤسسة:

حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أفضل وضع ضريبي لا بد من دمج البعد الضريبي ضمن القرارات الإدارية والتسييرية، بما يتماشى مع التوجهات والاهداف الإستراتيجية للمؤسسة، اذن ترتبط الفعالية الجبائية ارتباطا وثيقا باعتماد انساب الحلول والسياسات الضريبية التي تدعم تحقيق الرؤى والغايات الاستراتيجية للمؤسسة بأكملها⁴.

¹ سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد15، ديسمبر2018، ص129.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ بن حليلة دلال، طويل اسبا، أثر المراجعة الجبائية في الارتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات جبائية، المجلد12-02، العدد23، 2024، ص172

ثانيا: مبادئ التسيير الجبائي

إن التسيير الجبائي قائم على مبادئ تضيف المنهجية والدقة على مخرجاته في قيادة المؤسسة نحو التموضع في وضعية قانونية اتجاه الإدارة الجبائية بالعمل على تخفيض التكاليف، ويمكن حصر مبادئه في مبدئين هما:

1. مبدأ الحرية في التسيير:

ان القرار التسييري يعتبر اختيار من بين عدة بدائل متاحة قانونا وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وعلى المكلف الالتزام به مثل اختيار نمط الاهتلاك، كما ان للمسير الحق في الاستفادة من الامتيازات والخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهارته التسييرية دون ان يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي، أي ان إدارة الضرائب لا يحق لها التحكم في نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية وصحتها.¹

2. مبدأ عدم التدخل في التسيير:

فليس للإدارة الضريبية الحق ن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة او ان تنتقد خياراتها مادامت تفي بالتزاماتها القانونية وحتى وان رأت هذه الخيارات عديمة الجدوى او سيئة الاختيار، فمثلا يحق للمسير ان يلجأ الى الاستدانة من اجل توسيع استثماراته، وبالتالي يحق لها خصم فوائد القروض من الربح الخاضع.²

ثالثا: هيكلية وتدقيق وظيفة التسيير والتدقيق الجبائي

قليلة المؤسسات التي تتبنى بصورة مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي ووظيفتي التسيير والتدقيق الجبائي وفي هذا العنصر سنحاول استعراض أشكال إدراجها في الهيكل التنظيمي، عبر مراحل تشخيصية لموقعها في المؤسسات:

1- التأكد من وجود مصلحة الجبائية، تنظيمها موقعها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

- طلب الاطلاع على الهيكل التنظيمي والتحقق من وضعية مصلحة الجبائية.

- التأكد من تحديد المهام والادوار للأشخاص المكلفين بالجوانب الجبائية.³

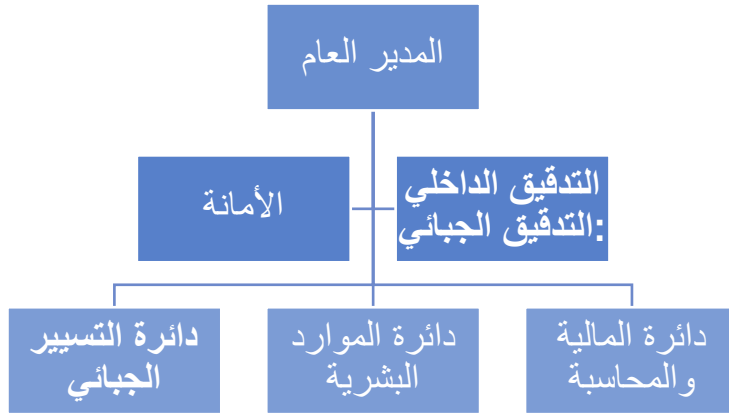
كمقترح:

¹ حميدانو صالح، مرجع سابق، ص434.

² حميدانو صالح، مرجع سابق، ص434.

³ خلفاوي عمر، مطبوعة علمية محكمة، مقياس التسيير والتدقيق الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2020-2021، الصفحة 21.

الشكل رقم(01): مقترح لهيكله وظيفة الجبائية داخل المؤسسة



المصدر: مطبوعة الأستاذ خلفاوي عمر.

2- التأكد من وجود نظام معلومات فعال؛

- التأكد من وجود نظام تسيير مدمج؛

- التأكد من أن النظام يسمح بمعرفة وضعية كل عنصر من عناصر المخزون؛

- التأكد من وجود الملف الجبائي؛

3- ضرورة التأكد من وجود وثائق المكونة لهذه الملفات والاهم كذلك ان الوثائق معينة ومرتبة بشكل جيد؛

- قائمة المنتجات المسوقة والأنشطة الممارسة من المؤسسة؛

- النظام الجبائي الخاص بكل منتج أو نشاط؛

- نسخ من الميزانيات الجبائية المودعة للأربع سنوات الأخيرة؛

- القوائم المالية والملاحق الجبائية؛

- كشف مفصل للإهتلاكات؛

- كشف مفصل للإعانات والمؤونات المكونة؛

- كشف تفصيلي للمؤونات المكونة والخاصة بتدني قيمة المخزونات؛

- شرح تفصيلي للنظام الجبائي.

4- التأكد من ان إجراءات الجبائية لاتحتوي على نقائص مثلا:

- دراسة وفحص الإجراءات لتحديد النقائص الجبائية واقتراح تعليمات وتوجيهات للاخذ بعين الاعتبار البعد الجبائي؛

- الاطلاع على دليل الإجراءات الإدارية والتجارية، هذا الفحص يشمل كل نظم المؤسسة (مثل عمليات التمويل، العمليات التجارية...)

- التأكد من ان إدارة التمويل حولت الطلب الى الإدارة المالية.

5- التأكد من ان الإجراءات المرتبطة بعمليات البيع تأخذ بعين الاعتبار التشريعات الجبائية؛

- التدقيق يكون عن طريق طلب دليل الإجراءات؛
- التأكد من أن إجراءات التدقيق والرقابة المعتمدة تسمح للمؤسسة بإعداد التصريحات بدقة كاملة وواضحة؛
- التأكد من احترام المؤسسة للقواعد الجبائية في عملية تحديد الوعاء وحساب الضرائب المستحقة.¹

المطلب الثالث: اليات التسيير الجبائي

عند التطرق الى اليات التسيير الجبائي علينا أولاً ذكر من يقوم به في المؤسسة وهو المراجع او المدقق الجبائي حيث يعتبر شخص من داخل المؤسسة، يقوم بعملية المراجعة والتدقيق حيث يجب ان يكون مؤهلاً قانونياً ومتحصلاً على شهادة اكااديمية تخوله لممارسة المهنة إضافة الى خبرة عملية لا تقل عن 3 الى 5 سنوات، كما يجب ان يكون مستقلاً عن الإدارة التنفيذية لتجنب تضارب المصالح كما عليه التحلي بأخلاقيات المهنة (السرية، الموضوعية والحياد)، وهذا من اجل ضمان مراجعة داخلية فعّالة. يمكن التعرض الى اهم اداتين هما التدقيق الجبائي والاستشارة الجبائية:

أولاً: التدقيق الجبائي

1. تعريف التدقيق الجبائي:

يعتبر التدقيق عملية جوهرية في نظام المحاسبة الضريبية فهو يعتبر إجراء رقابي يسعى للتحقيق من مراعاة المكلف للأحكام والمتطلبات القانونية للضريبة عند إعدادهِ لتصريحات الجبائية لملفهِ الجبائي وشمول هذا الملف لكافة العمليات التي نص عليها القانون الجبائي؛ ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن اختبار نقدي للحالة الجبائية للمؤسسة ويتعلق الامر بالبحث في مدى احترام المؤسسة للتصريحات الواجب القيام بها وكذا لقواعد الخاصة بتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة².

2. اهداف التدقيق الجبائي:

يهدف التدقيق الى:

- التحقق من ان المؤسسة غير معرضة لمخاطر جبائية لم يتم تحديدها بعد؛
- التحقق في إطار السياق القانوني ان المؤسسة غير معرضة لفرض ضرائب إضافية او تصحيحية؛
- البحث عن تكييف الهياكل داخل المؤسسة بشكل يتيح تخفيض الضرائب؛
- القيام بمهمة التدقيق بشكل دوري يمكن ان يسمح في كل مرة من معرفة الوضعية الجبائية للمؤسسة؛
- التدقيق الجبائي يحصر نقاط القوة والضعف في المؤسسة وتحسين إجراءات اتخاذ القرار؛
- تقييم الخطر الجبائي الناشئ عن تطبيق خاطئ للقواعد الجبائية³

¹ المرجع نفسه.

² مصطفى شعبي، مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 64.

³ المرجع نفسه .

التدقيق نوعين يكون داخليا او خارجيا:

- التدقيق الداخلي يقوم به موظف من الشركة ويعتبر كوظيفة دائمة؛
- التدقيق الخارجي يقوم به مدقق خارجي محافظ حسابات او خبير محاسبي ويكون مستقلا عن المؤسسة.

ثانيا الاستشارة الجبائية:

1. مفهوم الاستشارة الجبائية:

بالرجوع الى التشريع الجزائري، فإن مفهوم الاستشارة الجبائية ضيق نوعا ما، حيث ينظم هذه المهنة في الجزائر الامر 87-71 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، والذي يحدد شروط ممارسة مهنة المستشار الجبائي، المعدل والتتم بالمادة 155 من قانون المالية لسنة 1996، هذا الأخير عرف المستشار الجبائي في المادة 2 منه كما يلي: "يقصد بمفهوم المستشار الجبائي كل من يقدم المشورات او الاستشارات بصفة شخصية او عامة، او يقوم كذلك بجميع الاشغال المتعلقة بالجباية لحساب زبونه، ويمكن ان يدعى على وجه الخصوص لوضع التصريحات الجبائية وتدقيق الإنذارات وتحرير وتقديم الشكاوى الإدارات الجبائية بصفة وكيل".¹

2. أنواع الاستشارة الجبائية

للاستشارة الجبائية عدة أنواع واشكال تختلف حسب الزمان والطبيعة والمكان لكن عموما يمكن القول بانها نوعين أساسيين:

1-2 الاستشارة الداخلية:

عادة ما يقوموا بهذا النوع من الاستشارة قسم الكماسبة والمالية او محاسب الشركة او موظف معين خصيصا للتكفل بالجانب الجبائي من التسيير ومتابعة التفاصيل الجبائية وتقديم اقتراحات وتوصيات لمجلس الإدارة او للمالكين فيما يخص الجانب الجبائي للمؤسسة، ويرجع توجه بعض المؤسسات الى تعيين مستشار جبائي داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة الا ان المستشار يدعم كفاءته المهنية ويزيد من انتظام ادائه للخدمات الضريبية، حيث يوجد عدد من الشركات تحصل على الخدمات الضريبية عن طريق وظيفة استشارية داخل الهيكل الوظيفي لها، وتظهر طبيعة الانتماء الوظيفي لمستشار الجباية كمتغيير مؤثر في اتساق وحكمة وكفاءة ادائه خلال الممارسة المهنية في المجال الضريبي.²

2-2 الاستشارة الخارجية:

يقصد بالاستشارة الجبائية الخارجية أتوجه الى مكاتب جباية او محاسبة خارجية، من اجل الحصول على التوجيهات المتعلقة بالوظيفة الجبائية، فكثيرا ما تتولى مكاتب المحاسبة الاستشارة الجبائية تماشيا مع المهام المحاسبية الأخرى، نظرا للثقة المتراكمة بفعل التعاملات الطويلة الأمد وقد تلجا المؤسسة الى مستشار جبائي

¹ كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص 219.
² كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص 220.

الفصل الأول: النظريات الأدبية لتسيير الجبائي والرقابة الجبائية

معتمد، خصوصا في حالة تقديم طعون او التمثيل امام الادارة الجبائية، ويبرر توجه المؤسسات الى الاستشارة الجبائية الى الاستشارة الخارجية بانه أسلوب يزيد من اتساق وانتظام أداء المهام الضريبية، وذلك ان عمل المستشار الجبائي يكون في استقلالية تامة، والاتحدث أي مشاكل بينه وبين إدارة المؤسسة التي يعمل فيها كما ان المكاتب الخاصة تتنافس فيما بينها، مما يؤدي في النهاية الى تطور أداء تلك الخدمات والارتقاء بوجلتها، وهذه العوامل تؤدي في النهاية الى تحقيق مصلحة المؤسسة.¹

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

تقوم الإدارة الجبائية بالعديد من العمليات أهمها الرقابة الجبائية للتأكد من أن المؤسسات يدفعون الضرائب المستحقة عليهم بشكل صحيح، وتساعد هذه العملية في الكشف عن الأخطاء او التجاوزات، سواء كانت عن قصد كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص219 أساسية لأنها تمكن الدولة من جمع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والخدمات العامة، كما تعمل على نشر الوعي الضريبي بين المكلفين والتزام المكلفين بالضريبة بتقديم تصريحات صحيحة ومنه يكون الرقابة الأداة الفعالة لردع أي انحرافات او تجاوزات في مجال الضريبي.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وحقوقها.

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم العام للرقابة وتتعدد التعاريف للرقابة بتعدد المفكرين، وفيما يلي أهم التعاريف الممكنة:

أولا تعريف الرقابة الجبائية:

الرقابة الجبائية هي السلطة المخولة للإدارة الجبائية، مراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة، أو رسم أو حق أو إتاوة حيث أن حرية التصريح التي يتمتع بها المكلف الجبائي، ضمن النظام الجبائي، تجعله يحدد أسس الإخضاع الجبائي بنفسه، ويصرح بالمعلومات اللازمة التي تحدد الأوعية الضريبية إلى الإدارة، وهو الأمر الذي يمكن التأكد منه عن طريق الرقابة اللاحقة لهذه المعلومات المصرح بها.²

- حسب A.Hamina:

الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثبات والتصريحات المقدمة.³

- حسب المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025 فإنه يعرف الرقابة الجبائية على أنها حق الإدارة الجبائية حيث من صلاحياتها أن تراقب التصريحات والمستندات المستعملة لفرض الضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على

¹ كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، مرجع سابق، ص221.

² مالك رحمان، عيسى بولوخ، دور التدقيق في التقليل من المخاطر الجبائية في الجزائر مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، مجلد 11، العدد 01، 2021، الصفحة 277.

³ عوادي مصطفى، رحال نصر، عيدة أنور، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2019، صفحة 75.

الفصل الأول: النظريات الأدبية لتسيير الجبائي والرقابة الجبائية

المؤسسات والهيئات التي لها صفة التاجر والتي تدفع أجور وأتعاب أو مرتبات مهما كانت طبيعتها ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.¹

ومنه نستنتج بان الرقابة الجبائية أهم أليات لمكافحة التهرب الضريبي وركيزة من ركائز الحكومة الضريبية، نضرا لتحقيقها هدف رئيسي يتمثل في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة من الإيرادات اللازمة للتحصيل.²

ثانيا: حقوق الرقابة الجبائية

في ضل هذه الدراسة يتضح لنا أن للإدارة الجبائية العديد من الحقوق أهمها:

- حق القيام بالتحقيق:

يقوم أعوان الضرائب المكلفون بالتدخل بناءً على أمر بذلك بإجراء تحقيق مفاجئ من قبل أي موظف تابع للمصلحة المختصة إقليمياً، بحضور موظف لا تقل رتبته عن مراقب. وبعد إتمام هذا التدخل يتم إعداد تقرير يشمل محضراً يتضمن جميع الملاحظات والمخالفات، مع تدوين جرد للوثائق التي قدمها المكلف بالضريبة؛

- حق الاطلاع:

يُمكن الأعوان المكلفين بالتحقيق من الوصول إلى كافة المستندات والوثائق التي يستخدمها المكلف، بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لإتمام مهمة التحقيق، وفي هذا السياق يُتيح حق الاطلاع للأعوان في الإدارة الضريبية إمكانية تأسيس وعاء الضريبة ومراقبته، بالإضافة إلى تصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في القوانين والإجراءات الجبائية؛

- حق المعاينة:

يمكن للإدارة الجبائية، في حال وجود مؤشرات ودلائل تشير إلى ممارسات تدليسية، أن تقوم بعملية معاينة مفاجئة في جميع المحلات بهدف البحث عن المستندات والوثائق أو العناصر المادية التي قد تبرر التصرفات التي تهدف إلى التخلص من الوعاء الضريبي والمراقبة، وكذلك دفع الضريبة.

المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية

فرض التزايد الكبير في التصريحات الجبائية التي يفرضها المشرع، وجب على الإدارة الجبائية وضع مخطط عمل لمراقبة هذه التصريحات بالاعتماد على أشكال رقابة متنوعة وهي تنقسم إلى قسمين هما: بصفة عامة (رقابة عامة) وبصفة معمقة (رقابة خارجية).

¹ قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025، ص 9، متاح على موقع المديرية العامة للضرائب
² أسيا قاسمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، العدد 01، ديسمبر 2019، الصفحة 157.

أولا الرقابة العامة: يتم هذا النوع من الرقابة على مستوى المفتشيات ومراكز الضرائب دون التنقل إلى عين المكان وتتكون هذه الرقابة من عدة أنواع وهي:

1- الرقابة الشكلية:

هي أول رقابة تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحتويها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنته من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية؛

وبالتالي فالرقابة الشكلية هي تلك الرقابة التي تسعى إلى تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة، التحقق من هوية المكلفين بالضريبة والتأكد من المعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح مثل الهوية الجبائية وإمضاء وختم المكلف وتصحيح الأخطاء المحاسبية، وعليه يعتبر هذا النوع من الرقابة أساسي يهدف إلى ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها، وفي حالة اكتشاف بأن المعلومات التي قدمها المكلف لا تعتبر كافية أو ظهرت مؤشرات ودلالات تثير الريبة في صحة التصريحات، فإنه يجب على المفتش أن يطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، كل ذلك من أجل تقديم الرقابة الشكلية لفكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الأولية تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية الموالية؛

ومن أبرز النشاطات التي تمارسها الرقابة الجبائية في مرحلة الرقابة الشكلية هي التأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه والعناصر التي تدخل في تحديد وعائه الضريبي، حيث يتم رقابة ملف المكلف بالضريبة هل يحتوي على سجل التجاري وبطاقة الهوية وشهادة الإقامة وشهادة التصريح بالوجود وغيرها؛ كما تستهدف الرقابة كذلك النشاط الذي يقوم به المكلف والتأكد من حيازته لبعض الوثائق التي تثبت قيامه بالتصريحات الشهرية والثلاثية الخاصة بمجموع الضرائب وملخصات أرقام الأعمال لكل سنة بالإضافة لتوفره على بطاقة التعريف الجبائي؛

كما أن الرقابة الجبائية في هذه المرحلة تقوم بتصحيح الأخطاء المادية المحتملة، والتي تعتبر شكلية لا غير والتأكد من أن العمليات الحسابية مدونة في التصريحات وبدون أخطاء في العمليات المحاسبية، والقيام بكشف المعلومات أو العناصر المهمة وتكليف في حالة الاستحقاق المكلف بالضريبة بتصحيح الأخطاء والهفوات التي تحتويها التصريحات.¹

¹ بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كألية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 1، 2017، الصفحة 352.

2- الرقابة على الوثائق:

يتضمن هذا النوع من الرقابة على التحقيق الشامل والكامل لجميع التصريحات المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وإجراء فحص شامل بينها وبين الوثائق التي تحصل عليها إدارة الضرائب؛

وطبقا لأحكام المادة 18-1 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على أن: " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناء على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها؛¹

وينقسم هذا النوع من الرقابة إلى مرحلتين هما:

- طلب المعلومة من المكلف:

بحيث أتاح قانون الإجراءات الجبائية لمفتشي الضرائب طلب كل الوثائق والتصريحات المقدمة من طرف المكلف سواء كان الطلب بالصيغة الشفوية أو الكتابية وللمكلف مهلة 30 يوما لإرسال كافة المعلومات حسب المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية؛

- طلب التوضيحات:

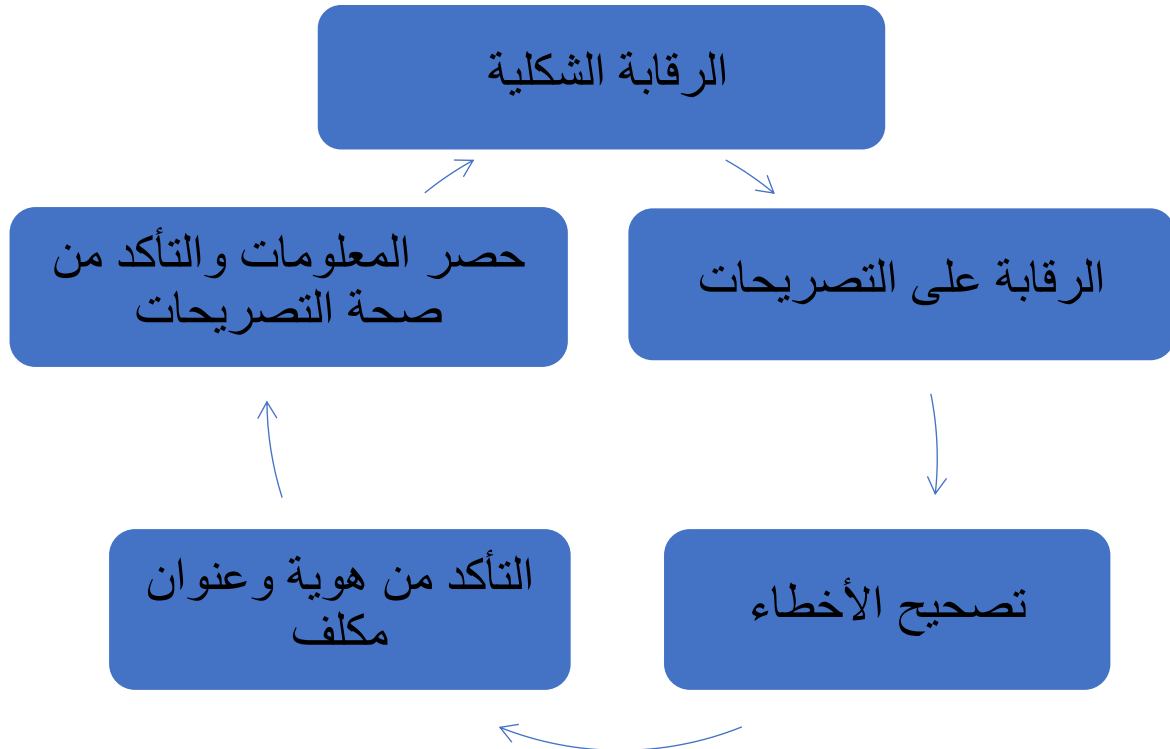
حسب المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يقوم عون الضرائب بتقديم طلب خطي يطلب فيه التوضيحات المتعلقة بالتصريحات وبكافة المعلومات المقدمة من طرف المكلف للإدارة الجبائية وللمكلف مهلة 30 يوم للرد.²

¹ قانون الإجراءات الجبائية، السنة 2025، الصفحة 11. متاح على موقع المديرية العامة للضرائب
² قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق ذكره، السنة 2025، الصفحة 11. متاح على موقع المديرية العامة للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية

الشكل رقم(03): حلقة دوران الرقابة الشكلية

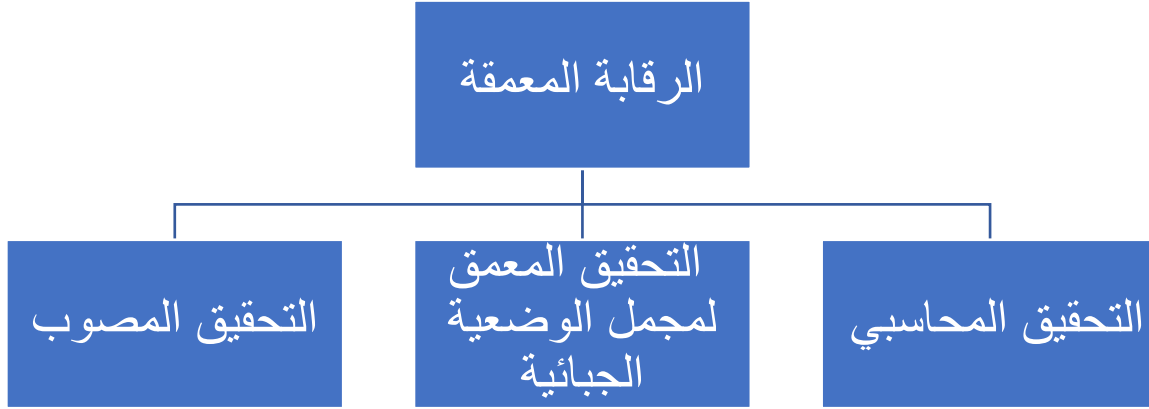


المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية

ثانيا: الرقابة المعمقة

تشمل ثلاث أنواع من الرقابة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): أنواع الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية

يعتمد هذا النوع من الرقابة على تدخل أعوان الرقابة المباشرة في عين مكان تواجد نشاط المكلف بهدف التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتوبة من طرف المكلف كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق مع تبريرها ويحتوي هذا النوع من الرقابة على عدة مراحل أهمها:

1- التحقيق في المحاسبة:

حسب المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

1-1 تعريف التحقيق في المحاسبة:

هو عبارة عن مجموعة عمليات إلزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مغلقة. يعد التحقيق في المحاسبة أداة رقابية جد مهمة والتي تركز على فحص الدقيق لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا وذلك للتأكد من مصداقية التصريحات المقدمة لمصالح الجبائية ويصنف هذا النوع من الرقابة ضمن مراحل عملية الرقابة المعمقة بحيث يشمل مراقبة التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة مسكها، وذلك للتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات الحقيقية بما يسمح بتقييم مدى صدقها ودقتها.

1-2 شروط التحقيق في المحاسبة:

-حسب المادة 20 مكرر 2 لا يمكن إجراء التدقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش رئيسي على الأقل.

الفصل الأول: النظريات الأدبية لتسيير الجبائي والرقابة الجبائية

- حسب المادة 20 مكرر 3 تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات؛
- إذا كانت المحاسبة ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي يمكن أن تشمل المراقبة مجمل المعلومات والمعطيات والمعالجات التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين النتائج المحاسبية والجبائية؛
- يمكن عملية التحقيق إما في عين المكان باستعمال تجهيزات الإعلام الآلي ملك المكلف بالضريبة، أو على مستوى المصلحة، بناء على طلب صريح من المكلف من المكلف بالضريبة كما نصت عليه المادة 20 مكرر 1 أعلاه؛

- حسب المادة 20 مكرر 4 لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول، يعلم من خلاله المكلف بالضريبة بإمكانية الاطلاع على ميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة الخاضعة للرقابة على الموقع الإلكتروني للإدارة الجبائية على أن يستفيد من حد أدنى للتحضير مدته 20 يوماً ابتداءً من تاريخ استلام هذا الإشعار؛
يجب أن يبين هذا الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم فيها التحقيق فيها، والحقوق والضرائب والرسوم والإتاوة المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها، وأن يشترط صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، إن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة؛

في حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بذلك في حالة حدوث مراقبة مفاجئة للعناصر الطبيعية للاستغلال، أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية، يسلم إشعار بالتحقيق عند بدايته

- لا يمكن فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع، إلا بعد مرور أجل التحضير المذكور سابقاً؛
- لا يمكن تحت طائلة البطلان أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من 3 أشهر فيما يخص:

مؤسسات تادية الخدمات التي لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 1.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛
كل المؤسسات الأخرى التي لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها، ويمتد إلى 6 أشهر بالنسبة للشركات المذكورة أعلاه على التوالي إذا كان رقم أعمالهم السنوي على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج.

ولا يجب أن يتجاوز 9 أشهر في جميع الحالات الأخرى، يجب معاينة نهاية عملية التحقيق في عين المكان عن طريق محضر يستدعي المكلف بالضريبة المحقق معه لتأشيرة وتوضيح الإشارة عند الاقتضاء في المحضر في حالة رفض توقع في الأخير، تمدد مهلة في عين المكان في حالة وجود شبيه لعملية التحويل الغير المباشرة في الأرباح،

لا يحتاج بمدة المراقبة أمام الإدارة لدراسة الملاحظات والعراض التي قدمها المكلف بعد نهاية التحقيق في عين المكان، وعليه لا تطبق المدة المحددة في حالة اكتشاف مناورات تدليسية مثبتة قانوناً أو في حالة تقديم المكلف

الفصل الأول: النظريات الأدبية لتسيير الجبائي والرقابة الجبائية

لمعلومات ناقصة أو خاطئة أثناء التحقق أو لم يرد في الأجل على طلبات التوضيح أو التبرير، منصوص عليها في المادة 19.

عندما ينتهي التحقيق في المحاسبة الخاصة بفترة معينة بالنسبة للضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب باستثناء ما إذا كان المكلف بالضريبة قد استعمل مناورات تدليسية أو أعطى معلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق، لا يمكن للإدارة أن تشرع في مراقبة جديدة لنفس التقييدات الحسابية، فواتير أو مذكرات بالنسبة لنفس الضرائب والرسوم وبالنسبة لنفس الفترة.

يثبت عدم تقديم المحاسبة بمحضر يدعي المكلف بالضريبة للتوقيع عليه حضورياً، كما يكون موضع إذار يدعي من خلاله المكلف بالضريبة لتقديم المحاسبة في أجل لا يزيد عن 8 أيام، كما يذكر الرفض المحتمل للتوقيع عن المحضر.¹

2- التحقيق المعمق للوضعية الجبائية لمجمل أشخاص الطبيعيين:

يشمل التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة أداة يسمح للإدارة الجبائية من خلالها ممارسة الرقابة على تصريحات الدخل للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.²

3- التحقيق المصوب:

التحقيق المصوب في مضمونه لا يختلف عن التحقيق المحاسبي إذا يقوم على فحص الوثائق العادية والتوضيحية والوثائق المحاسبية كالفواتير والعقود ووصول الطلبات والتسليم لكن ما يميز هذا التحقيق هو أنه يخص نوع واحد من أنواع الضرائب أي لا يتم بفحص مجمل محاسبة المكلف وقبل إجراء التحقيق المصوب وجب إعلام المكلف مسبقاً.³

ومنه نستنتج أن التحقيق المصوب هو إجراء من قبل إدارة الضرائب يتم القيام به بغرض فحص نوع واحد من الضرائب أو عدة أنواع دون تجاوزها فترة التحقيق السنة، وبالنسبة للإجراءات المتبعة فيه فهي لا تختلف عن التحقيق في المحاسبة الذي هو شامل مقارنة بالتحقيق المصوب في المحاسبة.

¹ قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، الصفحة 15. متاح على موقع المديرية العامة للضرائب

² بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 01، جوان 2022، الصفحة 76.

³ سليمان سعيدة، قارة ملاك، التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية رقابية لمكافحة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد 22، السنة 2023، الصفحة 53.

المطلب الثالث: اهداف الرقابة الجبائية

أولاً: الهدف القانوني

يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا حرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.¹

ثانياً: الهدف المالي والاقتصادي

إن الرقابة الجبائية تهدف أساسا إلى التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة عمل من شأنه أن يطمس المكلف بالضريبة من الالتزامات الضريبية وإلى معاقبة المختلسين في الواقع، وأن عملية الغش ينجم عنها فقط اضرار مالية للخزينة العامة ولكن تؤدي إلى فشل كل سياسة ترمي إلى تحقيق أحسن الشروط للعدالة والمساواة في الدورة المالية بمنافسة شريفة بين الاقتصاديين في إطار التغيرات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الوطني منها إلغاء الاحتكار، وتحرير التجارة الخارجية..... إلخ.²

ثالثاً: الهدف الإداري

تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا بالنسبة للإدارة الضريبية على أساس المعلومات التي تقدمها والتي بدورها تساهم في زيادة المردودية من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعد في معرفة الحقائق والإحصائيات، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها³

رابعاً: الهدف الاجتماعي: تهدف الرقابة الجبائية على المستوى الاجتماعي لمنع ومكافحة انحرافات المكلف بها مثل التلاعب أو الإهمال أو التقصير في أداء وتحمل واجباته، وذلك بغرض تكريس مبدأ المساواة بين المكلفين.⁴

المطلب الرابع: علاقة التسيير الجبائي بالرقابة الجبائية

لوصول الى دور التسيير الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الخارجية يجب معرفة ماهية الخطر الجبائي ثم نمر الى المخاطر الجبائية وانواعها ثم نبرز العلاقة بين التسيير والمخاطر الجبائية.

أولاً تعريف الخطر الجبائي:

يعرف الخطر الجبائي على انه أي تراخي في الاستراتيجيات الجبائية والعمليات والتقارير المالية او الالتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبة الشركة او الأهداف التجارية لها، نتيجة اعمال غير مقبولة او غير متوقعة مثل

¹ مصطفى إيدر، عمر الفاروق زرقون، تقييم فعالية المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية في البيئة الجزائرية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 3، العدد 02، 2019، الصفحة 69.

² عبود ميلود، برباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التنفيل، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف، مجلة عملية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد 02، جوان 2018، الصفحة 312.

³ توافيق بوليفية، مونة مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، المجلد 04، العدد 01، افريل 2021، الصفحة 259.

⁴ منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 28-29 أكتوبر 2015، الصفحة 03.

العقوبات، الضرائب الإضافية، الأضرار بالسمعة، الفرص الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر ولذلك يجب على المؤسسة تسييره بين المستوى الاستراتيجي والعملي؛¹ بإمكاننا القول عن الخطر الجبائي بأنه تعرض المؤسسة الى عقوبات وغرامات من قبل الإدارة الضريبية وتحملها تكاليف إضافية كان من الممكن تفاديها، إضافة الى فقدان فرص استغلال الامتيازات، وهو ناتج عن عدم تقيّد المؤسسة بالتشريعات الجبائية سواء كان ذلك عمدا عن طريق الغش او التهرب الضريبي، واولا اراديا وذلك لسوء التسيير او اهمال الجانب الجبائي.

ثانيا: الرقابة الجبائية الخارجية

منح قانون الإجراءات الجبائية الجزائري للمكلف حرية التصريح ومنح للإدارة حرية الرقابة على هذه التصريحات حيث عرفها كما جاء في نصوص المواد 1-18 و 2-18؛ حيث جاء في المادة 18-1 "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة او حق او راسم او اتاوة"؛ والمادة 2-18 "تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها"²؛

من خلال ما تم ذكره يمكن القول بأنّ خطورة الرقابة الخارجية تكمن في التحقيق المعمق والتقصي بغرض اكتشاف عمليات التهرب او الغش او كشف الفروقات المحتملة بين المداخل المصرح بها مع ما تم تحقيقه فعليا، او إيجاد أخطاء ناجمة عن ضعف المراجعة الداخلية في كشفها وتصحيحها، فتقوم الإدارة الجبائية بفرض عقوبات ردية وغرامات على المؤسسة مما يزيد في التكاليف التي تتكبدها المؤسسة.

ثالثا: انواع الخطر الجبائي

1- المخاطر الملازمة او الخطر الحتمي:

يطلق عليه أحيانا الخطر الطبيعي او الخطر الحتمي او الموروث، وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين بأنه قابلية او حساسية رصيد معين ونوع معين من العمليات لخطا يكون جوهريا ومؤثرا إذا اجتمع مع خطا اخر في ارصدة حسابات أخرى، وذلك في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة الداخلية.³

2- مخاطر الرقابة:

يتمثل الخطر المرتبط بالرقابة كان يكون هناك خطأ في التأكيدات والتي يمكن ان تكون جوهرية بمفردها او عند جمعها مع أخطاء أخرى، والتي لا يتم منعها او اكتشافها او تصحيحها في الوقت المناسب من قبل نظام الرقابة الداخلية، وهذا الخطر يعتمد على الكفاءة التي يتم من خلالها تصميم وتشغيل نضام الرقابة الداخلية، وبالتالي ترتبط مخاطر الرقابة بعدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية ونقص الإجراءات التي تسمح باكتشاف ومنع ظهورها قبل تفاقمها، وكلما زادت قوة نظام الرقابة الداخلية كلما قل احتمال حدوث هذا النوع من المخاطر.⁴

¹ مالك رحمانى، عيسى بولوخ، دور التدقيق في التقليل من المخاطر الجبائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 282.

² قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025، مرجع سابق، ص 9، متاح على موقع المديرية العامة للضرائب.

³ قدوري منال، تقدير مخاطر المراجعة كمدخل لدعم جودة المراجعة الداخلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، اوت 2023، ص 410.

⁴ المرجع نفسه، ص 411.

3- مخاطر الاكتشاف:

يرتبط خطر الاكتشاف بمدى فعالية إجراءات المراجعة المطبقة من قبل المراجع لاكتشاف الأخطاء أو بأسلوب تقديمها وقد عرفه معهد المحاسبين الأمريكي بأنه خطر عدم قدرة المراجع من خلال إجراءات التي يقوم بها على اكتشاف خطأ في رصيد حساب ما أو في نوع معين العمليات والذي قد يكون جوهريا اما بمفردها اذا جمع مع أخطاء في ارصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات.

ويمكن القول ان خطر الاكتشاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالمراجع الخارجي وهذا نتيجة عدم قيامه بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الأخطاء أو عدم تناسب الإجراءات المتخذة مع طبيعة الحسابات أو العمليات المعينة بعملية المراجعة¹.

رابعا: العلاقة بين التسيير الجبائي والرقابة الجبائية:

تبرز وظيفة التسيير الجبائي عن طريق توظيفه ضمن اليات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، حيث يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة مع خفض التكاليف الجبائية للحد الأدنى وفق الطرق المشروعة قانونيا، ويمكن ابراز هاته المساهمة من خلال النقاط التالية:

- ❖ يسمح التشريع بإمكانية الاختيار بين البدائل الضريبية المتاحة التي تتلائم مع اهداف المؤسسة حيث يعمل على تدنية العبء الضريبي فيما يتماشى مع بيئة قانونية؛
- ❖ يساهم في الكشف عن الاخطار الضريبية الناتجة عن عملية المراجعة الخارجية عن طريق تطبيق اليات التسيير الجبائي، وبالتالي تجنب المؤسسة تكاليف إضافية المرتبطة بالعقوبات والغرامات؛
- ❖ ان تطبيق اليات التسيير الجبائي بشكل فعال يضمن للمؤسسة تقديم وثائق وتصريحات بشكل دقيق وشفاف، وبالتالي تجنب مخاطر الرقابة وذلك ما يحقق للمؤسسة امنا جبائيا ويعزز الثقة بينها وبين الإدارة الضريبية؛
- ❖ يساهم في استعداد المؤسسة لاي عملية رقابية او تدقيقية من خلال المراجعة الدورية للالتزامات الضريبية وتصحيح الأخطاء ان وجدت، وهذا يقلل فرص الوقوع في نزاعات مع الإدارة الضريبية مما يؤثر على سمعة المؤسسة؛
- ❖ يمكّن المؤسسة من تقديم مبررات واضحة امام السلطات ويظهر مدى التزام المؤسسة بالشفافية والمصادقية. باختصار التسيير الجبائي الفعال يهتم بالتنظيم، التوعية وزيادة التحصيل مما يضمن عدالة ضريبية، زيادة الإيرادات، الحد من التكاليف الجبائية الإضافية المرتبطة بعمليات الرقابة الخارجية والتي تؤدي الى فرض غرامات وعقوبات على المؤسسة، تعزيز الثقة بين الإدارة والمؤسسة.

¹ المرجع نفسه، ص411.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تم في هذا المبحث استعراض ابرز الدراسات التي تناولت موضوع التسيير الجبائي والرقابة الجبائية

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع التسيير الجبائي ودوره في الحد من مخاطر الرقابة، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

الدراسة الأولى

حميداتو صالح " دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر. 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن آلية قانونية ومشروعة يمكن إتباعها قصد تخفيف التكاليف الضريبية التي ترهق كاهل المؤسسات الاقتصادية فتأثير الضريبة على الوضع المالي له من الأهمية بمكان أن تتضافر الجهود لإيجاد حل للوقاية منه. من خلال البحث نسعى إلى إبراز دور المراجعة الجبائية في تدنئة المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسات. بالتالي إعطاء بديل قانوني ومشروع للتخفيف من التكاليف الضريبية.

توصلت نتائج الدراسة الى ان المراجعة الجبائية تساهم في الكشف عن الأخطاء وبالتالي تجنب الخطر الجبائي مع الإشارة الى استحباب إضافة مصلحة مستقلة متخصصة في الجباية وتخول لها صلاحيات تسمح بمواكبة التغيرات المستمرة.

الدراسة الثانية:

صابر العباسي، محمد فوزي شعوبي " أهمية تسيير الخطر الضريبي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 17، 31 ديسمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور مقارنة التسيير بالقيمة بواسطة الضريبة في اتخاذ القرارات المالية واشكالية عدوانية السلوك في المؤسسات الاقتصادية، بالتركيز على محورين، الأول يتمثل في دراسة محددات هذا السلوك، والثاني تسيير الخطر الجبائي.

توصلت نتائج الدراسة الى المؤسسات الأجنبية تهتم بالضريبة كونها خطر وتحاول تسييرها، بينما المؤسسات الجزائرية لم تكن فيها النتائج الدالة لأسباب متعددة.

الدراسة الثالثة:

خالد عيسى، سامية عبد الرحمن. (2019). فعالية تدابير التسيير الجبائي في خفض الفجوة

الضريبية: دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى دراسة فعالية استراتيجيات التسيير الجبائي في تقليل الفجوة الضريبية في الجزائر، وكيفية تأثير هذه الاستراتيجيات على تعزيز الامتثال الضريبي بين المكلفين. توصلت الدراسة أن الفجوة الضريبية في الجزائر لا تزال مرتفعة رغم الجهود المبذولة من قبل الهيئات الضريبية. وأكدت على ضرورة تحسين تقنيات الرقابة الجبائية، ودمج التقنيات الحديثة مثل أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي في تحسين قدرة الإدارة الضريبية على توقع المخاطر.

الدراسة الرابعة:

محمد سليم، فاطمة الزهراء جيلاني. (2020)، مقارنة بين نماذج التسيير الجبائي في الدول المتقدمة والدول النامية: دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2020. تهدف الدراسة إلى مقارنة فعالية نماذج التسيير الجبائي في الدول المتقدمة والنموذج المعتمد في الجزائر، وكيفية تحسين النظام الضريبي في الجزائر استنادًا إلى هذه المقارنات. توصلت الدراسة أن النماذج المتبعة في الدول المتقدمة تعتمد بشكل كبير على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتقنيات البيانات الضخمة، وهو ما لا يزال محدودًا في الجزائر. كما أوصت الدراسة بتحسين التسيير الجبائي في الجزائر عن طريق تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق التوعية الضريبية للمؤسسات والأفراد.

الدراسة الخامسة:

شعبي مصطفى بعنوان "مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 11 العدد 02 سنة 2022. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن العلاقة التي تربط بين التسيير الجبائي الفعال والأخطار الجبائية، حيث يشير الأول إلى الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، حيث يعتبر مزيجاً بين السلوك القانوني والسلوك الجبائي وعلم التسيير من أجل التصدي والحد من الأخطار الجبائية (التغير الذي قد يحصل في النظام الجبائي، الرقابة الجبائية... إلخ) التي تعترض المؤسسة الاقتصادية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام أدوات التسيير الجبائي (الرقابة الداخلية، المراجعة الجبائية) يؤدي إلى الحد بشكل كبير من المخاطر التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
حميداتو صالح (2012)	التركيز على تقليص المخاطر الجبائية	اعتمادها على جانب المراجعة فقط.	تأكيد دور المراجعة كآلية فاعلة للتقليل من المخاطر.
لعباسي وشعوبي (2017)	تناول الخطر الضريبي كمؤثر على أداء المؤسسة.	التركيز على القيمة والمؤسسات الأجنبية.	إبراز الفرق بين الاهتمام الأجنبي والمحلي بالخطر الجبائي.
عيسى وعبد الرحمن (2019)	السعي إلى تحسين التسيير الجبائي.	التركيز على الفجوة الضريبية ودمج التكنولوجيا.	إبراز أهمية الرقابة التقنية الحديثة.
سليم وجيلاني (2020)	نقد النموذج الجبائي الجزائري.	اعتمادهم على المقارنة الدولية.	الدعوة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية.
شعبي مصطفى (2022)	التسيير الجبائي كوسيلة لتقليل المخاطر.	لم يتطرق للجانب القانوني بعمق.	التأكيد على فعالية الأدوات الجبائية الداخلية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات المعروضة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Abessolo Nkili Daneille Diane, Contribution du l'audit fiscal à la réduction des risques fiscaux: une étude appliquée à carrier industrielle, département de l'innovation, commercial techniques et industrialisation, université du yaounde, 2020-2021.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مساهمة عمليات التدقيق الضريبي في تقليل التكاليف الضريبية داخل المؤسسة، ولتحقيق هذه الغاية أجريت مقابلات شبه واقعية باستخدام دليل المقابلات مع كبير المحاسبين ومدير الشؤون المالية لشركة carrier idustreille،

توصلت نتائج الدراسة الى التدقيق يحسن من الإدارة العلاجية والوقائية من المخاطر الضريبية داخل المؤسسة، ويضمن تقديم حلول وتوصيات لتفادي الوقوع في الخطر الجبائي.

الدراسة الثانية:

Bird, Richard M., & Zolt, Eric M. (2014). Taxation and development: The weakest link? UCLA Law Review, 59(6), 1809–1855.

هي دراسة تناولت العلاقة بين ضعف النظم الجبائية في الدول النامية وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والعدالة الضريبية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين ضعف التسيير الجبائي، بما يشمله من هياكل تنظيمية قديمة، ونقص الكفاءة البشرية، والتداخل بين المهام الإدارية، وبين زيادة مستويات التهرب الجبائي وضعف التحصيل. انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن النظام الجبائي غير الفعال في الدول النامية يمثل الحلقة الأضعف في منظومة التنمية، حيث يؤدي إلى ضعف الإيرادات العمومية وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي. توصلت نتائج الدراسة أن من أهم أسباب ذلك هو غياب نموذج تسييري جبائي قائم على الشفافية والمساءلة، ما يزيد من فجوة الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية، ويشجع على الممارسات الضريبية العدوانية والاحتياالية.

الدراسة الثالثة:

Alm, James & Wallace, Sally. (2010). Strengthening Tax Administration through Improved Taxpayer Compliance. National Tax Journal, 63(2), 121–142.

تناولت دراسة موضوع تحسين إدارة الجباية من خلال تشجيع الامتثال الطوعي للمكلفين. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الكيفية التي يمكن من خلالها لسياسات التسيير الجبائي أن تعزز من مستوى الامتثال لدى المكلفين، مما يقلل من الاعتماد على أساليب الرقابة التقليدية. اعتمدت الدراسة على فرضية أن المؤسسات التي تتبنى تسييراً جبائياً قائماً على التدقيق الذاتي والشفافية مع الإدارة الضريبية، تكون أكثر قدرة على تحقيق الامتثال دون تدخلات رقابية صارمة.

توصلت النتائج أن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين تمثل حجر الزاوية في الامتثال الجبائي، حيث كلما كان النظام الجبائي أكثر تواصلاً ووضوحاً كلما زاد الالتزام الطوعي، كما أوصت الدراسة بضرورة اعتماد برامج تحسيس وتوعية ضريبية، وربطها بنظام تسييري رقمي يتيح للمكلفين فهم التزاماتهم بسهولة.

الدراسة الرابعة:

Lederman, Leandra. (2003). *The Interplay Between Norms and Enforcement in Tax Compliance*. *International Tax and Public Finance*, 10(6), 707-725.

ركزت فيها على دراسة الأثر المشترك بين البيئة التنظيمية داخل المؤسسة وبين سياسات الرقابة الجبائية ومدى تأثيرها على الامتثال الضريبي.

هدفت الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن للثقافة التنظيمية داخل المؤسسة، والسياسات الجبائية التي تتبعها الدولة، أن تؤثر في سلوك المكلفين سواء إيجاباً أو سلباً. وقد انطلقت الدراسة من فرضية أن الالتزام الجبائي لا يرتبط فقط بالخوف من العقوبة، بل بالتفاعل بين القيم المؤسسية والثقة في نظام الجبائية. توصلت النتائج أن المكلفين الذين ينتمون إلى مؤسسات تعتمد تسييراً جبائياً مبنياً على الأخلاقيات والشفافية، يكونون أكثر التزاماً بتسوية التزاماتهم، مقارنة بالمؤسسات التي يغيب فيها الضبط الداخلي أو يسود فيها سلوك عدواني ضريبي.

كما أوصت الدراسة بإدماج ثقافة الالتزام الجبائي ضمن سياسات التسيير الاستراتيجي للمؤسسات، وربط ذلك بنظم رقابة داخلية متطورة. (Lederman, 2003)

الدراسة الخامسة:

OECD. (2021). *Tax Administration 2021: Comparative Information on OECD and other Advanced and Emerging Economies*. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وهو تقرير دوري يقدم تحليلاً مقارنة لأداء الأنظمة الجبائية في أكثر من 50 دولة. تضمن التقرير جزءاً خاصاً عن التسيير الجبائي ودوره في تحسين الامتثال وتخفيض الفجوة الضريبية.

يهدف التقرير على استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في إدارة الجبائية، وخلص إلى أن هذه الأدوات تؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة، وتسمح بتوقع المخاطر الجبائية ومعالجتها قبل أن تتفاقم. كما أكد أن الانتقال من الرقابة البعيدة إلى التسيير الوقائي الرقمي يتيح للإدارات الضريبية استغلال مواردها بشكل أكثر كفاءة.

أوصى التقرير بضرورة اعتماد نموذج تسيير جبائي قائم على التكامل بين الرقابة، التدقيق، والتحليل الاستراتيجي للمخاطر، بما يساهم في رفع معدلات التحصيل وتقليل نسب التهرب الضريبي. (OECD, 2021)

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Abessolo Nkili Daneille Diane (2020-2021)	تناولت العلاقة بين التدقيق الجبائي وتقليل المخاطر الضريبية مثل دراستنا.	استخدمت منهج المقابلة في مؤسسة صناعية خاصة، بينما دراستنا قد تكون أكثر شمولاً أو كمية.	توضيح أهمية أدوات التدقيق كوسيلة للوقاية من المخاطر الضريبية ودمجها ضمن إطار تسيير جبائي فعال.
Bird & Zolt (2014)	تتفق مع دراستنا في أن ضعف التسيير الجبائي يساهم في تفاقم التهرب الضريبي.	ركزت على أثر النظام الجبائي على التنمية الاقتصادية والعدالة في الدول النامية.	دعم الخلفية النظرية حول أهمية تحديث البنية التحتية الجبائية وربطها بالتنمية.
Alm & Wallace (2010)	تطرقت إلى أهمية الامتثال الطوعي وتسيير العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية، وهي نقطة مذكورة في دراستنا.	ركزت على جانب العلاقة السلوكية بين المكلف والإدارة أكثر من الأدوات التقنية.	تعزيز فكرة الامتثال الطوعي وتقديم مقترحات لتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين.
Lederman (2003)	ناقشت العلاقة بين الثقافة التنظيمية والالتزام الجبائي، وهي قريبة من تركيز دراستنا على التسيير كنهج شامل.	دمجت بين الأبعاد السلوكية والتنظيمية بشكل أعمق مما فعلته دراستنا.	الاستفادة من إدماج البعد القيمي والثقافي داخل المؤسسة في تصور استراتيجيات التسيير الجبائي.
OECD (2021)	تطرقت مثلاً لدور التكنولوجيا والتدقيق في تحسين الرقابة، مثل نتائج دراستنا حول أدوات التسيير.	تقرير مقارن دولي يستند إلى بيانات من أكثر من 50 دولة، بخلاف الدراسة التي تركز على حالة وطنية أو قطاعية.	الاستفادة من التوصيات التقنية والتكنولوجية المتقدمة لتطوير البنية التحتية الجبائية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات المعروضة.

خلاصة الفصل الأول:

يستخلص هذا الفصل مفهوم التسيير الجبائي في المؤسسات، والذي يتضمن الإجراءات والعمليات التي تهدف إلى تنظيم الضرائب وتقليل التكاليف الجبائية بطريقة قانونية، مع تجنب المخاطر الجبائية التي قد تؤدي إلى عقوبات مالية أو قانونية، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين التسيير الجبائي، تظل الرقابة الجبائية من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات، حيث تكمن المخاطر في احتمال حدوث أخطاء سواء كانت ناتجة عن تفسير خاطئ للنصوص الجبائية أو بسبب تجاوزات غير مقصودة. يهدف الفصل إلى دراسة مفهوم التسيير الجبائي وأبعاده، مع التركيز على الخطر الجبائي الناجم عن الرقابة الضريبية الخارجية. وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول يوضح ماهية التسيير الجبائي ودوره في تنظيم الموارد المالية للمؤسسة، المبحث الثاني يتناول مفهوم الرقابة الجبائية ودورها في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية، بينما يستعرض المبحث الثالث الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لتقديم خلفية أكاديمية عميقة حول التسيير الجبائي والرقابة، لذلك يهدف الفصل إلى توضيح العلاقة بين التسيير الجبائي والمخاطر المرتبطة بالرقابة الضريبية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية الميدانية

تمهيد:

يعتبر التسيير الجبائي من الوظائف المحورية في أي مؤسسة اقتصادية لما له من تأثير مباشر في التقليل من المخاطر الجبائية والنزاعات مع الإدارة الجبائية، كما انه يعزز من امتثال المؤسسة للقوانين والتشريعات، الا ان الواقع في الجزائر يظهر ان معظم المؤسسات لا تولي العناية الكافية لهذا الجانب حيث يعتبرونه في اغلب الأحيان مجرد وظيفة إدارية تقليدية تؤدي بشكل روتيني دون ادماجه ضمن الاستراتيجية العامة هذا التهميش واللامبالاة تجاه التسيير يُعزى الى عدة عوامل منها: ضعف الثقافة الجبائية لدى القائمين على التسيير، غياب مختصين في المجال الجبائي في المؤسسة، الاعتماد المفرط على مكاتب المحاسبة الخارجية إضافة الى التصور الضيق للدور الجبائي فيربطونه فقط بالتصريحات والدفع، دون التفكير في اليات الترشيح الجبائي والتخطيط

وامام صعوبة إيجاد مؤسسة اقتصادية تطبق فعليا التسيير الجبائي تم تبني مقاربة ميدانية عكسية من خلال دراسة الموضوع انطلاقا من مركز الضرائب باعتباره الجهة المكلفة بعملية الرقابة والتحصيل، وذلك بهدف استقراء كيفية تعامل المؤسسات مع الجانب الجبائي من وجهة نظر الإدارة الجبائية، هذه المقاربة سمحت بفهم أعمق للإشكالية المطروحة من خلال واقع العلاقة بين المكلف والإدارة الجبائية ومدى التزام المؤسسات بأحكام التسيير الفعال.

وقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: تقديم الأدوات والوسائل المتبعة في الدراسة
- المبحث الثاني: دراسة حالات معينة خضعت لعملية الرقابة
- المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: تقديم الأدوات والوسائل المستعملة في الدراسة.

في إطار الدراسة والعمل التطبيقي سنقوم بتقديم مركز الضرائب برج بوعريرج وهياكله التنظيمي باستخدام طرق المنهج الوصفي التحليلي في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب برج بوعريرج

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم. يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الاستماع، الاستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة. يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه. شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، الهدف الرئيسي من افتتاح هذا المركز هو السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز. على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واعدة من حيث الأداء المالي، معالجة قضايا النزاعات، الرقابة، والاستقبال. مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل لستة مراكز للضرائب في كل من الولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، قالمة، أم البواقي، وسوق أهراس. ليأتي الدور على افتتاح مركز الضرائب لولاية برج بوعريرج لتكون الانطلاقة الفعلية بداية شهر ديسمبر من عام 2012 والذي بدأ بتسيير 1115 ملف جبائي ليصبح العدد إلى غاية يومنا هذا حوالي 5000 ملف جبائي.

المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب

- ❖ تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص؛
- ❖ مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- ❖ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- ❖ إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛
- ❖ الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوة؛
- ❖ تنفيذ العمليات المادية لدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ❖ ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم؛
- ❖ البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات ؛
- ❖ اعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقب لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛

- ❖ تدرس الشكاوى وتعالجها ؛
- ❖ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- ❖ تعوض قروض لرسوم؛
- ❖ تضمن مهمة استقبال واعلام المكلفين بالضريبة؛
- ❖ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي ؛
- ❖ تنظيم المواعيد وتسييرها؛
- ❖ تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقباضة ومصلحتين:

أولا المصلحة الرئيسية للتسيير:

وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الاولية للاحتياجات؛
 - المصادقة على الجداول وسندات الايرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسب؛
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها؛
- تعمل على تسيير:

- ❖ المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- ❖ المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ❖ المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- ❖ المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- ❖ المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ثانيا المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتكلف بـ:

- ❖ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- ❖ اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييميه بشكل دوري.
- ❖ تعمل على تسيير:

أ-مصلحة البطاقات والمقارنات:

وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الطالع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات.

ج- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاینات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

د- مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق:

وتكلف بـ

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛

- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات : وتكلف بـ

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

أ- مصلحة الاحتجاجات: وتكلف بـ

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقطوعة المصدر؛

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الاجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بـ

- دراسة الطعون التابعة اختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

ج) مصلحة التبليغ والامر بالدفع: وتكلف بـ

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛
- الامر بصرف الالغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

-إعداد المنتجات الاحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4. القباضة : وتكلف ب :

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضريبتهم في مجال التحصيل؛
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة؛
- تعمل على تسيير:

-مصلحة الصندوق؛

-مصلحة المحاسبة؛

-مصلحة المتابعات؛

تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

5. مصلحة الاستقبال والاعلام :

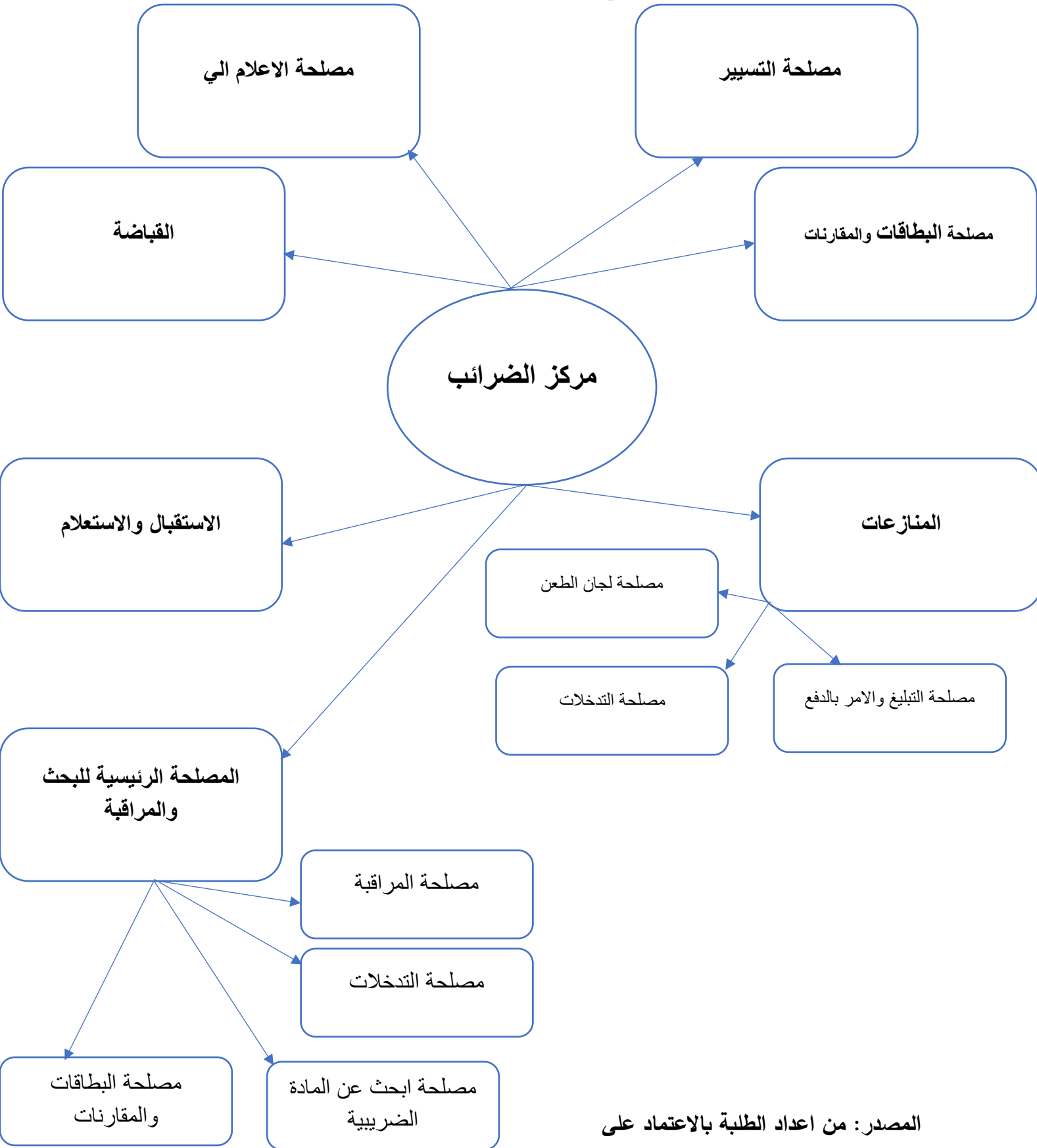
- تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف ب-
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين اختصاص مركز الضرائب.

6. مصلحة الاعلام الألي والوسائل :

وتكلف ب-

- استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها وكذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

الشكل رقم 04: مخطط الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعرييج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مركز الضرائب

المبحث الثاني: دراسة حالات معينة خضعت لعملية الرقابة الجبائية.

في هذا المبحث سنقوم بدراسة لعينتين مختلفتين قد خضعتا لعملية الرقابة الجبائية في مركز الضرائب بـ برج بوعريـريـج.

المطلب الأول: دراسة حالة استغلال محجرة

أولا تقديم المؤسسة:

من معطيات المتحصل عليها في مركز الضرائب بـ برج بوعريـريـج تحصلنا على معلومات مؤسسة تعمل في نشاط استغلال محجرة بحيث تخضع للنظام الحقيقي ويطبق على وعاء رقم الأعمال لحساب الرسم على القيمة المضافة كل من معدلي 17% و 19% وذلك طبقا للمواد 02 و 14 و 21 من قانون الرسم على رقم الاعمال. أما بالنسبة للرسم على النشاط المهني فهي يطبق عليها معدل 2% ابتداء من تاريخ 2015/01/01 طبقا للمواد من 217 الى 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

أما بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي فهي خاضعة لصنف المرتبات والأجور المدفوعة للمستخدمين (المادة 01-75 و 01-129 و 01-130) من قانون الضرائب المباشرة

اما بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات فالمؤسسة تخضع لمعدل 26% بالنسبة لمجمل الأرباح المحققة طبقا للمادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة.

ثانيا: قيمة المحاسبة من حيث الشكل والمضمون

تم ارسال اشعار بالتحقيق في 2019/09/09 وتمت بداية التحقيق يوم 2019/12/15 حيث قام المحققون بالاطلاع على مختلف السجلات المحاسبية والقانونية بالإضافة الى فواتير ثبوتية.

لدينا جدول استخراج النتائج الموضح والذي يمثل معاينة محاسبة المكلف حيث تبين ووجود بعض الأخطاء والاختلالات التي من شأنها ان تجعل محاسبة المؤسسة لا تتمتع بالثقة المطلوبة وبالتالي تصبح غير مقبولة لدى إدارة الضرائب.

الجدول رقم 03: جدول استخراج النتائج مؤسسة استغلال محجرة

التعيين	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المستخرج	295,203,320.00	372,667,560.00	344,900,290.00	195,220,792.00
الربح المصرح به G50	295,203,320.00	372,667,560.00	341,103,620.00	195,220,792.00
الفارق	0.00	0.00	3,796,670.00	0.00
الحقوق	0.00	0.00	721,367.30	0.00
العقوبة	0.00	0.00	180,341.83	0.00
الرسم المسترجعة	37,642.00	0.00	0.00	0.00
العقوبة	3,764.20	0.00	0.00	0.00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

نتائج التحقيق:

- بعد القيام بعملية الرقابة على مختلف الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في المواد من 9 الى 12 من القانون التجاري والنظام المحاسبي المالي SCF تم ضبط مجموعة من النقائص والمخالفات والتي تمثلت في:
- 1- بعد معاينة التسجيل المحاسبي للمؤسسة تبين انه تم تسجيل مبلغ اجمالي بالزيادة يقدر ب 612.773 دج خلال سنة 2016، وذلك يرجع الى مبلغ معدات نقل تم اقتناءها بتاريخ 2011/12/04 من نوع DUMBER BZK D32(خطأ في حساب المدة المتبقية للاهلاك)؛
 - 2- ووجود فارق مقيد بالزيادة يمثل اهلاك سيارة سياحية من نوع PEUGEOT PARTNER ORIGIN GRIS لسنة 2015 بمبلغ 67.571 دج؛
 - 3- خصم الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء تخص مادة البنزين بالخطأ بمبلغ اجمالي 37.642 دج في تصريحات G50 لشهري مارس وجوان 2015؛
 - 4- عدم تسديد الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني على رقم الاعمال المحقق في بلدية العش ولاية برج بوعريريج بمبلغ اجمالي خارج الرسم 16.985.401 دج لسنة 2015؛
 - 5- التسجيل المحاسبي لمبلغ اجمالي 21.588.603,36 دج يمثل REDEVANCE D'EXTRACTION لسنة 2015 في الحساب 645002 خلال سنة 2015 مع العلم ان مبلغ الحقوق حسب الوثيقة والخاص بسنة 2015 هو 16.737.600 دج وعليه فان الفارق المقدر ب 5.697.720 دج يمثل تسوية خاصة بسنة سابقة (2013)؛
 - 6- ووجود خطأ في تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة لرقم الاعمال المصرح به في G50 لشهر جانفي 2017 حيث قام بحساب TVA بمعدل 17% بدل من 19% على المبلغ الإجمالي المصرح به خارج الرسم 36.068.368 دج؛
 - 7- التسجيل المحاسبي لمبلغ الإجمالي 2.254.860,72 دج يمثل REDEVANCE D'EXTRQCTION لسنة 2014 في الحساب 645002 خلال سنة 2017 بدلا من تسجيل المبلغ في الحساب 656000 والتي تمثل مصاريف سنوات سابقة؛
 - 8- تنقاص مبلغ 2.992.684 دج من النتيجة الجبائية لسنة 2017 يمثل فائض سعر التحويل المقيد في حساب النواتج؛
 - 9- التسجيل المحاسبي لمبلغ 154.382 دج في الحساب 645000 في يومية البنك بتاريخ 2018/08/01 ضمن المبلغ الإجمالي 1.119.268 دج يخص جدول فردي خاص بالضريبة على الأرباح المنجمية لسنوات سابقة؛
 - 10- التسجيل المحاسبي لمبلغ اجمالي 17.903.730 دج يمثل REDEVQCE D'EXTRQCTION لسنة 2016 في الحساب 645002 في يومية البنك بتاريخ

2018/01/01 بدلا من تسجيل المبلغ في الحساب 656000 والتي تمثل مصاريف سنوات سابقة لم يتم تقييدها محاسبيا في يومية البنك لسنة 2017.

ثانيا: دواعي التعديل

- إعادة ادماج الفوارق المستخرجة لمخصصات الاهتلاك الى النتيجة الجبائية لسنتي 2015 و2016؛
- إعادة استدراك مبلغ الرسم على القيمة المضافة الذي تم خصمه (خصم في غير محله) لسنة 2015؛
- إعادة ادماج الفوارق المستخرج في المصاريف التي تخص السنوات السابقة الى الأسس المصرح بها لسنوات 2016 و2017 و2018 واخضاعها لجميع الضرائب والرسوم؛
- إعادة ادماج مبلغ النواتج الذي تم إنقاصه من النتيجة الجبائية لسنة 2017؛
- استدراك الفارق المستخرج في الحقوق الخاصة بtva لسنة 2017 الناتجة عن التطبيق الخطأ في معدل الرسم.

1- تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات

الجدول رقم 04: الأسس الخاضعة لضريبة على أرباح الشركات

التعيين	2015	2016	2017	2018
الربح المستخرج	84,125,401.00	113,419,223.00	133,717,954.00	15,137,542.00
الربح المصرح به والمسدد	84,057,830.00	107,108,730.00	128,470,410.00	0.00
الفارق الصافي	67,571.00	6,310,493.00	5,247,544.00	15,137,542.00
الحقوق	17,568.46	1,640,728.18	1,364,361.44	3,935,760.92
العقوبة	1,756.85	410,182.05	341,090.36	983,940.23

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

سنة 2015:

نحسب الضريبة على الربح المستخرج حيث:

بما ان نشاط المؤسسة يتعلق باستغلال محجرة فان معدل ibs المطبق عليها لسنة 2015 هو 26 % ومعدل الغرامة المطبق هو 10%

حيث ان 67571 دج يمثل مخصص اهتلاك سيارة سياحية من نوع PEUGUOT PARTNER ORIGIN GRIS تم إعادة ادماجه وبالتالي فانه:

$$1756.85 = 0.1 \times 17568.46 = 0.26 \times 67571 \text{ دج}$$

سنة 2016:

نحسب الضريبة على الربح المستخرج حيث:

لدينا معدل ibs المطبق على المؤسسة لسنة 2016 هو 26%. ومعدل الغرامة المطبق عليها 25% حيث ان 6310493 دج تمثل مخصص اهتلاك معدات نقل من نوع DUMPER BZK D32 والذي قيمته 612773 دج مضاف اليه فارق مقدر ب 5697720 دج والذي يمثل تسوية خاصة لسنة سابقة والمتعلق بالحساب 645002 تم إعادة ادماجهم وبالتالي فانه:

$$410182.05 = 0.25 \times 1640728.18 = 0.26 \times 6310493$$

سنة 2017:

نحسب الضريبة على الربح المستخرج حيث:

لدينا معدل IBS لسنة 2017 هو 26% ومعدل الغرامة المطبق هو 25%. حيث ان 5247544 دج يمثل مجموع 2254860.72 دج والذي يمثل تسوية الحساب 656000 الخاص بمصاريف سنوات سابقة والمتعلق بحقوق استخراج الملكية، مضاف اليه مبلغ 2992684 دج المنقوص من النتيجة الجبائية لسنة 2017 والذي يمثل فائض سعر التحويل مقيد في حساب النواتج.

$$341090.36 = 0.25 \times 1364361.44 = 0.26 \times 5247544$$

سنة 2018:

من خلال المعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب تبين ان المكلف لم يصرح بالأرباح المحققة خلال سنة 2018 والتي تم تحديدها بمبلغ 15137542 دج والذي تم اثباته خلال عملية الرقابة، وبالتالي فانه يتم حساب الضريبة على هذا المبلغ بمعدل 26% وتطبيق غرامة على مجموع الحقوق المتملص منها بمعدل 25%. وبالتالي فانه:

$$983940.23 = 0.25 \times 3935760.92 = 0.26 \times 15137542$$

2- تحديد الأسس الخاضعة لضريبة على رؤوس الأموال المنقولة IRG CAPITAUX

MOBIILIERS

الجدول رقم 05: الأسس الخاضعة للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة.

التعيين	2015	2016	2017	2018
الربح المستخرج	62,252,796.74	83,930,225.02	98,951,285.96	11,201,781.08
الربح المصرح به و المسدد	62,202,794.20	79,260,460.20	95,068,103.40	0.00
الفارق الصافي	50,002.54	4,669,764.82	3,883,182.56	11,201,781.08
الحقوق	5,000.25	466,976.48	582,477.38	1,680,267.16
العقوبة	1,250.06	116,744.12	145,619.35	420,066.79

المصدر: من معطيات مركز الضرائب (الملحق رقم 03)

سنة 2015:

من خلال عملية الرقابة تم اكتشاف الربح الحقيقي من طرف الاعوان والذي تبلغ قيمته 62252796.74 دج في حين ان المكلف قد صرح 62202794.20 دج أي وجود فارق بقيمة 50002,54 دج. لدينا معدل الضريبة المطبق على المؤسسة لسنة 2015 هو 10% مع تطبيق غرامة بمعدل 15% على مبلغ الحقوق المتملص منها وبالتالي:

$$1250.06 = 0.15 \times 5000.25 = 0.1 \times 50002.54 \text{ دج}$$

سنة 2016:

لدينا الربح الحقيقي والذي تم اثباته من طرف الاعوان يبلغ 83930225.02 دج في حين انه قد صرح ب 79260460.20 دج أي وجود فارق بقيمة 4669764.82 دج. لدينا معدل الضريبة لسنة 2016 هو 10% مع تطبيق غرامة على مبلغ الحقوق المتملص منها بمعدل 25% وبالتالي فانه:

$$116744.12 = 0.25 \times 466976.48 = 0.10 \times 4669764,82 \text{ دج}$$

سنة 2017:

لدينا الربح الحقيقي والذي تم اثباته من طرف الاعوان يبلغ 98951285.96 دج في حين الربح المصرح به من طرف المكلف قدر ب 95068103.40 دج أي وجود فارق بقيمة 3883182.56 دج. لدينا معدل الضريبة المطبق خلال سنة 2017 هو 15% مع تطبيق غرامة على مبلغ الحقوق المتملص منها بمعدل 25%. وبالتالي فانه:

$$145619.35 = 0.25 \times 582477.38 = 0.15 \times 3883182.56 \text{ دج.}$$

سنة 2018:

من خلال المعطيات تبين ان الربح الحقيقي يبلغ 11201781 دج في حين ان المكلف لم يصرح باي ربح اذن تم تطبيق معدل الضريبة على هذا الربح حيث لن معدل الضريبة لسنة 2018 هو 15% مع تطبيق غرامة على مجموع الحقوق المتملص منها بمعدل 25%.

$$420066.79 = 0.25 \times 1680267.16 = 0.15 \times 11201781.08 \text{ دج.}$$

3- استدراك الرسم على النشاط المهني TAP:

جدول رقم 06: استدراك الرسم على النشاط المهني

التعيين	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المستخرج	312,188,720.00	372,667,560.00	344,900,290.00	195,220,792.00
رقم الاعمال المصرح به G50	295,203,320.00	372,667,560.00	344,900,290.00	195,220,792.00

الفصل الثاني:

0.00	0.00	0.00	16,985,400.00	الفارق
0.00	0.00	0.00	339,708.00	الحقوق
0.00	0.00	0.00	84,927.00	العقوبة

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

سنة 2015:

لدينا مبلغ 16985400 والخاص بعدم تسديد الرسم على النشاط المهني على رقم الاعمال المحقق ببلدية العش ولاية برج بوعرييج لسنة 2015.

لدينا معدل الرسم على النشاط المهني لسنة 2015 هو 2% مع تطبيق غرامة قدرها 25% على مبلغ الحقوق المتملص منها، وبالتالي فانه

$$84927 = 0.25 \times 339708 = 0.02 \times 16985400 \text{ د.ج.}$$

4- استدراك الرسم على القيمة المضافة:

جدول رقم 07: استدراك الرسم على القيمة المضافة

2018	2017	2016	2015	التعيين
195,220,792.00	344,900,290.00	372,667,560.00	295,203,320.00	رقم الاعمال المستخرج
195,220,792.00	341,103,620.00	372,667,560.00	295,203,320.00	الربح المصرح به G50
0.00	3,796,670.00	0.00	0.00	الفارق
0.00	721,367.30	0.00	0.00	الحقوق
0.00	180,341.83	0.00	0.00	العقوبة
0.00	0.00	0.00	37,642.00	الرسوم المسترجعة
0.00	0.00	0.00	3,764.20	العقوبة

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

سنة 2015:

من خلال المعلومات المقدمة لدينا خصم بالخطأ لرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء المتعلقة بمادة البنزين بمبلغ اجمالي 37642 في تصريحات G50 لشهري مارس وجوان لسنة 2015

اذن تم استرجاع مبلغ الرسوم مع تطبيق غرامة بمعدل 10% على مبلغ الرسوم المسترجعة وبالتالي:

$$3764.20 = 0.1 \times 37642 \text{ د.ج.}$$

سنة 2017:

تبين ان المكلف قد أخطأ في تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدل 17% بدلا عن 19% على المبلغ الإجمالي خارج الرسم 344900290 دج لشهر جانفي 2017 وبالتالي تم استدراك الفارق المستخرج مع تطبيق غرامة بمعدل 25% على مجموع الرسوم المستدركة.

لدينا الفارق 3796670 دج يمثل الفرق بين الربح المستخرج والربح المصرح به في G50

$$180341.83=0.25\times 721367.30=0.19\times 3796670$$

المطلب الثاني: دراسة حالة تجارة جملة للمواد الصيدلانية

أولا: تقديم المؤسسة

شركة ذات مسؤولية محدودة SARL تنشط في مجال التجارة بالجملة للمواد الصيدلانية؛ تم تأسيس الشركة في 2017/03/30 مع العلم ان الشركة توقفت عن النشاط سنة 2021، تخضع للنظام الحقيقي ويطبق عليها الأحكام الجبائية التالية:

- الرسم على النشاط المهني TAP وفقا للأحكام من 217 الى 228 من قانون الضرائب المباشرة؛
- الرسم على القيمة المضافة TVA وفقا لنصوص المواد 02، 03، 41، 116 من قانون الرسم على رقم الاعمال ؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة ربوع رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمواد 45، 46، 48، 49، 134 من قانون الضرائب المباشرة؛
- الضريبة على أرباح الشركات طبقا للمواد 136، 150، 151 من قانون الضرائب المباشرة؛
- والمواد 20، 110 من قانون الإجراءات الجبائية.

ثانيا: قيمة المحاسبة من حيث الشكل والمضمون

تبعا للتحقيق المحاسبي والجبائي المصوب الذي خضعت له هذه المؤسسة والمتعلق بالسنوات 2019، 2020، 2021، 2022، وفقا للإشعار بالتحقيق رقم 191 بتاريخ 2023/09/04 والمستلم بتاريخ 2023/09/12، وبعد اجراء النقاش مع مسير الشركة مع رئيس فرقة التحقيق والمحققان تم التوصل الى مايلي:

1- من حيث الشكل: المحاسبة المقدمة مقبولة

2- من حيث الموضوع:

تبين ووجود بعض الأخطاء والتي سيتم ذكرها كما يلي:

سنة 2019:

1- تمت اعادة دفع الحقوق المتعلقة ب الرسم على التكوين والرسم على التمهين وفقا لأحكام الرسوم التنفيذي رقم 262/09 الموافق لـ 2009/08/24 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 98 / 149 الموافق لـ 1998/05/13 المحدد لشروط وكيفية تطبيق المواد 55 و 56 من قانون المالية رقم 02. 97 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الحقوق يتم حسابها بمعدل 1 % من الكتلة الإجمالية

الجدول رقم 08: اعادة دفع حقوق المتعلقة بالرسم على التكوين والتمهين لسنة 2019

حساب المستخدمين المقيد ضمن الميزانية ح/63:	المعدل	الرسم على التمهين	الرسم على التكوين
15.116.772,00	1 %	151.168,00	151.168,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 04)

2- تمت مراجعة الإهلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهلاكها بقسط سنوي يفوق السقف المحدد قانونا بـ 1.000.000,00 دج وعليه سوف يتم إعادة إدماج القسط الزائد للنتيجة الجبائية تطبيقا لنص المادة 174 و 14 من قانون الضرائب المباشرة وفق التفصيل التالي:

الجدول رقم 09: إعادة ادماج قسط اهتلاك السيارات السياحية لسنة 2019.

نوع الاستثمار	تاريخ الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاك	الاهتلاك المطبق	الإهلاك الواجب	الفرق المعاد إدماجه
كليو ج ت ل ح 110	2018	2.459.500,00	20 %	204.958,00	200.000,00	4.958,00
كليو ج ت ل ح 110	2018	2.559.500,00	20 %	213.291,00	200.000,00	13.291,00
				418.249,00	400.000,00	18.249,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 04)

سنة 2020:

1- بعد مراجعة الإهلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهتلاكها بقسط سنوي يفوق السقف المحدد قانونا ب 1.000.000,00 دج وعليه سوف يتم إعادة إدماج القسط الزائد للنتيجة الجبائية تطبيقا لنص المادة 174 و 141 من قانون الضرائب المباشرة وفق التفصيل التالي:

الجدول رقم 10: إعادة ادماج القسط الاهتلاك لسنة 2020

نوع الاستثمار	تاريخ الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاك	الاهتلاك المطبق	الإهلاك الواجب	الفرق المعاد إدماجه
كليو ج ت ل ح 110	2018	2.459.500,00	20 %	491.900,00	200.000,00	291.900,00
كليو ج ت ل ح 110	2018	2.559.500,00	20 %	511.900,00	200.000,00	311.900,00
				1.003.800,00	400.000,00	603.800,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 04)

2- اعادة دفع الحقوق المتعلقة ب الرسم على التمهين والتكوين وفقا لأحكام الرسوم التنفيذي رقم 262/09 الموافق لـ 2009/08/24 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 98 / 149 الموافق لـ 1998/05/13 المحدد لشروط وكيفية تطبيق المواد 55 و 56 من قانون المالية رقم 02 . 97 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الحقوق يتم حسابها بمعدل 1 % من الكتلة الإجمالية للأجور مفصلة كما يلي:

الجدول رقم 11: اعادة دفع حقوق المتعلقة بالرسم على النشاط المهني لسنة 2020

حساب المستخدمين المقيد ضمن الميزانية ح/63:	المعدل	الرسم على التمهين	الرسم على التكوين
15.097.899,000	1 %	150.979,00	150.979,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 04)

سنة 2021:

1- بعد مراجعة الاستثمارات المقيدة ضمن أصول الشركة تبين ان الشركة قامت بالتنازل على استثمارات متمثلة في معدات نقل و المقيدة ضمن الحساب ح/218200 بمبلغ 15.019.000,00 دج وذلك حسب التصريح المقدم من طرف مسير الشركة السيد علي اثناء جلسة النقاش وعليه سوف يتم اعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدى بنسبة 35% على التثبيات المقيدة خلال 2018 من مبلغ التنازل المقدر 7000000,00 دج

وفائض القيمة قصير المدى بنسبة 70% على التثبيات المقيدة خلال 2019 من مبلغ التنازل المقدر 7000000,00 دج الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة ربوع رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمواد 172 و 173 من قانون الضرائب المباشرة بالأساس الخاضع قدره 5.606.194,00 بالتفصيل الاتي:

الجدول رقم12: إعادة دفع الضريبة على أرباح الشركات على فوائض طويلة وقصيرة المدى خلال 2021

أساس فائض القيمة الخاضع	سعر التنازل المقدر	سنة التن ازل	مجموع الإهتلاكات المطبقة	تكلفة الاقتناء	نوع الاستثمار مقيدة سنة 2018
(%35) 2.200.000	2.200.00	202 1	00	2.200.0 00	بيجو ب 9 مقيدة سنة 2018
(%35) 2.200.000	2.200.00	202 1	00	2.200.0 00	بيجو ب 9 مقيدة سنة 2018
(%35)1.800.000	1.800.00	202 1	00	1.800.0 00	بيجو ب 9 مقيدة سنة 2019
(%35) 800.000	800.000	202 1	00	800.00 0	رونو كونغو مقيدة سنة 2019
(%70)3.000.000	3.000.00	202 1	00	3.000.0 00	رونو بيجو بوكسر مقيدة سنة 2019
(% 70) 729.258	2.000.00	202 1	1.188.758	2.459.5 00	كليو ج ت ل 110 ح مقيدة سنة 2019
(% 70) 779.591	2.000.00	202 1	1.237.091	2.459.5 00	كليو ج ت ل 110 ح مقيدة سنة 2019
5.606.194,00	14.000.0 00				المجاميع

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم04)

2- بعد مراجعة الإهتلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهتلاكها بقسط سنوي يفوق السقف المحدد قانونا ب 1.000.000,00 دج وعليه سوف يتم إعادة إدماج

القسط الزائد للنتيجة الجبائية تطبيقا لنص المادة 174 و169 من قانون الضرائب المباشرة وفق التفصيل التالي:

الجدول رقم 13: جدول إعادة ادماج قسط الاهلاك 2021

نوع الاستثمار	تاريخ الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاك	الاهلاك المطبق	الإهلاك الواجب	الفرق إدماجه	المعاد
كليو ج ت ل 110 ح	2018	2.459.500,00	20 %	491.900,00	200.000,00	291.900,00	
كليو ج ت ل 110 ح	2019	2.559.500,00	20 %	511.900,00	200.000,00	311.900,00	
المجاميع				1.003.800,00	400.000,00	603.800,00	

المصدر: من معطيات مركز الضرائب (الملحق رقم 04)

3- تبعا لتوقف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاستثمارات المقيدة ضمن أصولها تبين أن الشركة لم تقم بتصفية باستثمارات متمثلة في معدات وأدوات مقيدة ضمن الحساب ح/218100 بمبلغ 1.090.656,00 دج حسب وعليه سوف يتم إعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدي بنسبة 35 % من سعر التنازل المقدر مع إخضاعه الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة ربيع رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمواد 172 و173 من قانون الضرائب المباشرة بالتفصيل الآتي:

الجدول رقم 14: جدول إعادة دفع الضريبة على أرباح الشركات على فوائض قصيرة المدى سنة 2021

نوع الاستثمار	تكلفة الاقتناء	مجموع الإهلاك المطبقة	سنة التوقف عن النشاط	سعر التنازل المقدر	أساس فائض القيمة الخاضع
معدات وادوات	1.090.656	/	2021	1.090.656	381.730

المصدر: من معطيات مركز الضرائب (الملحق رقم 04)

4- تبعا لتوقف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاحتياطات المقيدة ضمن أصولها تبين ان الشركة لم تقم بتصفيتهها بمبلغ 106.149,00 دج مقيدة ضمن الحساب ح/106010 وبمبلغ 31.929,00 دج مقيدة ضمن الحساب ح/106020 وعليه سوف يتم إعادة إخضاعه الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة ربيع رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمادة 48 من قانون الضرائب المباشرة.

5- إعادة دفع الحقوق المتعلقة ب الرسم على التمهين والتكوين وفقا لأحكام الرسوم التنفيذي رقم 262/09 الموافق لـ 2009/08/24 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 149/ 98 الموافق لـ 1998/05/13 المحدد لشروط وكيفية تطبيق المواد 55 و56 من قانون المالية رقم 97.02 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الحقوق يتم حسابها بمعدل 1 % من الكتلة الإجمالية للأجور مفصلة كما يلي

الجدول رقم15:إعادة دفع حقوق المتعلقة بالرسم على التكوين والتمهين

حساب المستخدمين المقيد ضمن الميزانية ح/63:	المعدل	الرسم على التكوين	الرسم على التمهين
3.984.815,00	1 %	39.848,00	39.848,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم04)

6- تبعا لتوقف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاستثمارات المقيدة ضمن أصولها تبين أن الشركة لم تقم بتصفية باستثمارات متمثلة في عتاد الإعلامالأي مقيدة ضمن الحساب ح/218200 بمبلغ 2.321.333,00 دجو هذا وفقا لتصريح مسير الشركة أثناء جلسة النقاش وعليه سوف يتم إعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدى بنسبة 35% من سعر التنازل المقدر مع إخضاعه الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة ربيع رؤوس الأموال المنقولة طبقا للمواد 172 و 173 من قانون الضرائب المباشرة بالتفصيل الاتي

الجدول رقم 16:إعادة دفع الضريبة على أرباح الشركات على فوائض القيم طويلة المدى

نوع الاستثمار	تكلفة الاقتناء	مجموع الاهتلاكات المطبقة	سنة التوقف عن النشاط	سعر التنازل المقدر	أساس فائض القيمة الخاضع
عتاد الاعلام الالي المقيدة قبل سنة 2018	2.321.33 3,00	//	2021	2.321.33 3,00	812.467,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم04)

7- بعد مراجعة الميزانية السنوية تبين انه تم التصريح بحالة البيع على أساس الخسارة خلافا لإجراءات المعمول بها في القانون التجاري لا سيما المادة 19 من القانون 04/02 و التي تمنع إعادة بيع السلع بسعر اقل من تكلفتها وعليه يعاد تقدير لرقم الأعمال على أساس الاستهلاكات المصرح بها بمبلغ 3.657.594,00 وفقا للهامس المصرح به في ميزانية 2020 بنسبة 06% بالتفصيل الاتي

جدول رقم 17: اعادة تشكيل رقم الاعمال

الاستهلاكات المصرح بها	معامل هامش ر ا	رقم الأعمال المقدر	رقم الأعمال المصرح به	الفرق	الأساس الخاضع (بيع أدوية 5%)
3.657.594,00	1.06	3.877.050,00	2.164.198,00	1.712.852,00	85.643,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 04)

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال ما تم تحليله اعلاه في دراسة الحاليتين تم التوصل الى نتائج بخصوص دور التسيير الجبائي في تدنئة الوقوع في الاخطاء الجبائية والتي سيتم طرحها ومناقشتها في هذا المبحث

المطلب الأول: نتائج دراسة حالة استغلال محجرة

من خلال ما تم تحليله سابقا بخصوص حالة استغلال محجرة لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 فانه تم التوصل الى النتائج الاتي ذكرها:

الجدول رقم 18: جدول مخلص مستحقات والعقوبات لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018

التعيين	2015	2016	2017	2018
الضريبة على ارباح الشركات	17 568,46	1 640 728,18	1 364 361,44	3 935 760,92
العقوبة	1 756,85	410 182,05	341 090,36	983 940,23
الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة	5 000,25	466 976,48	582 477,38	1 680 267,16
العقوبة	1 250,06	116 744,12	145 619,35	420 066,79
الرسم على النشاط المهني	339 708,00	0,00	0,00	0,00
العقوبة	84 927,00	0,00	0,00	0,00
الرسم على القيمة المضافة	0,00	0,00	721 367,30	0,00
العقوبة	0,00	0,00	180 341,83	0,00
الرسوم المسترجعة	37 642,00	0,00	0,00	0,00
العقوبة	3 764,20	0,00	0,00	0,00
المجموع	491 616,82	2 634 630,83	3 335 257,66	7 020 035,10
المجموع الكلي		13 481 540,41		

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 03)

سنة 2015:

يعكس الخطأ المرتكب من قبل المؤسسة في احتساب المدة المتبقية لاهتلاك السيارة السياحية وكذا الخصم غير الصحيح لفواتير شراء مادة البنزين لشهري مارس وجوان ضمن التصريح الضريبي G50 وهذا يعد ضعفا واضحا في الية الرقابة الداخلية التي تعتبر من اليات التسيير الجبائي الفعال، وهذا الخلل أدى الى استخراج فروقات مالية استوجبت تدخل الإدارة لاستدراك الحقوق الضريبية الضائعة، مع تطبيق غرامات على المبالغ الغير مستخلصة مما، يؤكد ان تطبيق الرقابة الجبائية داخل المؤسسة من شأنه الكشف المبكر عن الأخطاء وتصحيحها عوض التعرض لأعباء إضافية تتمثل في غرامات وعقوبات جبائية كان من الممكن تفادها.

سنة 2016:

يُعزى الخطأ المرتكب من قبل المؤسسة في احتساب المدة المتبقية لاهتلاك معدات النقل، فضلا عن ادراج مصاريف تخص سنوات سابقة ضمن نفقات السنة الجارية، الى ضعف منظومة الرقابة الداخلية، ولم تم تفعيلها بشكل منهجي وتطبيق إجراءات المراجعة الجبائية بصورة دقيقة لتم اكتشاف هذه الأخطاء في وقت مبكر، وتفادي استدراك الحقوق من قبل الإدارة الجبائية وما ترتب عنها من غرامات مالية وهذا سببه ضعف في التسيير الجبائي للمؤسسة، وهذا يدعم ما تم استنتاجه سابقا لسنة 2015.

سنة 2017:

أسفر الفحص الجبائي عن اكتشاف جملة من الأخطاء تعود أساسا الى جهل المؤسسة بالتعديلات الجديدة في المنظومة الجبائية، وغياب إطار كفؤ ومتخصص في المجال، وقد تجلت هذه الأخطاء في انقاص غير مبرر لمبالغ من النتيجة الجبائية لسنة 2017، الى جانب ادراج مصاريف تعود الى سنوات سابقة ضمن السنة المحاسبية الجارية، مما أدى الى قيام الإدارة الجبائية باستدراك الحقوق الضريبية المستحقة، مع فرض غرامات مالية. تبرز هذه الحالة أهمية التسيير الجبائي كألية حيوية لضمان الامتثال للالتزامات الضريبية، حيث ان اعتماد المؤسسة على المراجعة الجبائية المنتظمة والرقابة الداخلية الفعالة كان من شأنه ان يساهم في الكشف المبكر عن هذه المخاطر، وتصحيح الانحرافات المحاسبية قبل ان تؤدي الى تبعات مالية وقانونية، وعليه يعتبر عدم تطبيق التسيير الجبائي من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تقادم الوضع الجبائي للمؤسسة، وبرزت الحاجة الى تطوير منظومة الرقابة والتوجيه داخله

سنة 2018:

اسفرت عملية الرقابة الجبائية عن اكتشاف خطأ محاسبي تمثل في ادراج مصاريف تعود لسنوات سابقة ضمن أعباء السنة الجبائية الحالية، مما دفع الإدارة الجبائية الى استدراك الحقوق الضريبية المترتبة وفرض غرامات وعقوبات مالية

ويُعزى هذا الخطأ الى غياب اليات فعالة للتسيير الجبائي داخل المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة الدورية للوثائق المحاسبية والجبائية، فلو تم اعتماد مراجعة جبائية داخلية منتظمة لكان من الممكن الكشف عن هذه المخالفات في وقت مبكر وتفادي تبعاتها المالية والقانونية. وتعزز هذه الملاحظة ماتم تسجيله في السنوات السابقة من اختلالات مماثلة مما يدل على ضعف مستمر في منظومة التسيير الجبائي وضرورة تطوير أدوات الرقابة الداخلية لضمان الامتثال الجبائي السليم.

المطلب الثاني: نتائج دراسة حالة بيع بالجملة لمواد الصيدلانية

استنادا الى ما تم عرضه سابقا من أخطاء محاسبية صادرة عن مؤسسة تنشط في مجال البيع بالجملة للمواد الصيدلانية، سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة

اولاً: اعادة تشكيل رقم الاعمال لسنوات 2019،2020،2021

ادت عملية ارقابة التي اجرتها الادارة الجبائية عن كشف عدد من الاخطاء فب التصريحات، الامر الذي تطلب اعادة تشكيل رقم الاعمال الحقيقي للمؤسسة، بغرض اعادة احتساب الرسوم والضرائب المستحقة عليه وفقاً للمعطيات المصححة.

الجدول رقم 19: اعادة حساب رقم الاعمال الحقيقي

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال المصرح به	316.206.240,00	302.041.107,00	2.164.198,00
رقم الاعمال المغفل	//	//	85.643,00
رقم الأعمال الإجمالي المقدر	316.206.240,00	302.041.107,00	2.249.841,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم04)

تم اعادة حساب الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بناءاً على رقم الاعمال المغفل

حيث:

الجدول رقم 20: اعادة حساب الرسم على النشاط المهني لسنوات 2019،2020،2021

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال الاجمالي المقدر	316.206.240,00	302.041.107,00	2.249.841,00
رقم الاعمال المصرح به	316.206.240,00	302.041.107,00	2.164.198,00
رقم الاعمال المغفل	//	//	85.643,00
الحقوق 2%	//	//	1.713,00
الغرامات	//	//	171,00
المجموع	//	//	1.884,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم05)

الجدول رقم 21: اعادة حساب الرسم على القيمة المضافة لسنوات 2019، 2020، 2021

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال الإجمالي المقدر	316.206.240,00	302.041.107,00	2.249.841,00
رقم الأعمال المصرح به	316.206.240,00	302.041.107,00	2.164.198,00
رقم الاعمال المغفل	//	//	85.643,00
الحقوق 19%	//	//	16.272,00
الغرامات	//	//	1.627,00
المجموع	//	//	17.899,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 05)

اسفرت عملية المراجعة الجبائية للادارة الجبائية عن اعادة تكوين رقم اعمال الحقيقي للمؤسسة، مما ادى الى استدراك الرسوم الغير مصرح بها، وعلى وجه الخصوص الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، اضافة الى فرض غرامات وعقوبات عليها، تبرز هذه النتائج بجلاء ان غياب التسيير الجبائي داخل المؤسسة، وغياب دور الخبير الجبائي في مراجعة الوثائق والتصريحات الدورية، كان من بين العوامل الرئيسية التي ادت الى هذه الاخلالات والتكاليف الاضافية، ومن ثم يتضح ان التسيير الجبائي لم يعد خيارا ثانويا، بل يمثل وظيفة استراتيجية اساسية في حماية المؤسسة من مخاطر الرقابة الخارجية، وضمان الامتثال السليم للتشريعات الضريبية، وتقادي الخسائر الناتجة عن الاغفال اوسوء التقدير.

ثانيا: اعادة تشكيل النتيجة الجبائية

انطلاقا مما تم تحليله اعلاه، قامت الادارة الجبائية باعادة تشكيل النتيجة الجبائية للمؤسسة بعد تصحيح الاخطاء الناتجة عن سوء التقدير وضعف الالمام بالتشريعات الجبائية والقوانين المحاسبية

الجدول رقم 22: جدول اعادة حساب الارباح

البيان	2019	2020	2021
النتيجة المصرح بها	(8.690.078,00)	(21.358.360,00)	(10.839.431,00)
الخسائر المرحلة	//	(8.671.929,00)	-
ادماج رقم الاعمال المغفل		//	29.426.489,00
إدماج فائض القيمة	//	//	85.643,00
			5.606.194,00

381.730,00	//	//	إدماج فائض القيمة الخاص بالمعدات
812.467,00	//	//	إدماج فائض القيمة الخاص بالاعلامالالي
//	//	//	ادماج الاحتياطات
603.800,00	603.800,00	18.249,00	ادماج الاهتلاكات
(21.936.655,00)	(29.426.489,00)	(8.671.929,00)	النتيجة الإجمالية المعترف بها او الخسائر
(10.839.431,00)	(21.358.360,00)	(8.690.078,00)	النتيجة المصرح بها

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 05)

ملاحظة:

بالنسبة لحساب الضريبة على ارباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي فئة ريع رؤوس الاموال المنقولة فانه لا يمكن اقتطاع الضريبة منها لان المؤسسة في حالة خسارة.

بالنسبة للرسم على التكوين والتمهين تم تسوية الأخطاء وتعديل النتيجة الجبائية، من خلال إدماج رقم الأعمال المُغفل، وفوائض القيم، والاحتياطات، والاهتلاكات، تم استرداد مستحقات تتعلق بالرسم على التكوين والتمهين، كما تم فرض غرامات جبائية على المؤسسة. وكانت كالتالي:

الجدول رقم 23: حساب الرسم على التكوين لسنوات 2019، 2020، 2021.

البيان	2019	2020	2021
كتلة الأجور	15.116.772,00	15.097.899,00	3.984.815,00
نسبة الرسم	% 1	% 1	% 1
الحقوق	151.168,00	150.979,00	39.848,00
الغرامات	37.792,00	37.745,00	9.962,00
المجموع	188.960,00	188.724,00	,49.810,00

المصدر: من معطيات مركز الضرائب(الملحق رقم 05)

الجدول رقم 24: حساب الرسم على التمهين لسنوات 2019، 2020، 2021.

2021	2020	2019	البيان
3.984.815,00	15.097.899,000	15.116.772,00	كتلة الأجور
% 1	% 1	% 1	نسبة الرسم
39.848,00	150.979,00	151.168,00	الحقوق
9.962,00	37.745,00	37.792,00	الغرامات
49.810,00	188.724,00	188.960,00	المجموع

المصدر: من معطيات مركز الضرائب (الملحق رقم 05)

هذه النتائج تُعد دليلاً واضحاً على وجود خلل في النظام الجبائي المعتمد داخل المؤسسة، والذي تجلى في عدم كفاءة الأعوان المكلفين بالمهام الجبائية، بل وفي بعض الحالات غياب تام لمختص في المجال الجبائي، إلى جانب ضعف آليات المراجعة الداخلية.

إن هذه العوامل مجتمعة ساهمت في عدم كشف الأخطاء المحاسبية والجبائية في الوقت المناسب، مما أدى إلى تكبد المؤسسة تكاليف كان بالإمكان تفاديها. ومن هذا المنطلق، فإن إنشاء مصلحة خاصة بالتسيير الجبائي وتكليف مختص مؤهل في الجباية لتسييرها، من شأنه أن يُعزز فعالية الرقابة الداخلية، ويُحسن من جودة المعلومات الجبائية المُصرَّح بها، ويُسهِّم في التنبؤ بالمخاطر الضريبية والتعامل معها قبل أن تتحول إلى التزامات مالية إضافية.

وبالتالي، فإن اعتماد آليات فعالة للتسيير الجبائي لا يقتصر على ضمان الامتثال الجبائي فحسب، بل يُعد أداة استراتيجية للحد من المخاطر، وتحقيق كفاءة مالية، وتفايدي العقوبات والغرامات الناجمة عن الأخطاء المحاسبية أو الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

أتضح من خلال ما سبق تحليله أن الإخلالات المتكررة في التصريحات الجبائية، سواء الناتجة عن إدراج غير صحيح للمصاريف، أو عن سوء تقدير للاستهلاك، أو عن الجهل بالتعديلات القانونية والمحاسبية، تعود في جوهرها إلى غياب منظومة فعالة للتسيير الجبائي داخل المؤسسة. هذه الإخلالات لم تقتصر آثارها على استدراك الحقوق الجبائية فحسب، بل أدت إلى تكبد المؤسسة لغرامات مالية كان بالإمكان تفاديها بالكامل ومن هذا المنطلق، يبرز التسيير الجبائي كأداة استراتيجية ذات بعد وقائي واستباقي، لا تقتصر وظيفتها على تصحيح الأخطاء بعد وقوعها، وإنما تهدف بالأساس إلى بناء ثقافة مؤسساتية قائمة على الامتثال الجبائي السليم، من خلال اعتماد المراجعة الدورية، والمتابعة المستمرة للتشريعات، والاستعانة بالخبرة الجبائية المتخصصة.

إن المؤسسة التي تطبق آليات التسيير الجبائي بشكل منهجي ومنظم لا تقتصر على تقليص المخاطر أو تقويم الانحرافات، بل تصبح قادرة على تقادي الدخول في دائرة الرقابة الجبائية أصلاً، حيث تكون بياناتها وتصريحاتها منضبطة وشفافة ومتوافقة مع المتطلبات القانونية، مما يقلل من احتمال خضوعها للتفتيش الجبائي ويعزز من مصداقيتها أمام الإدارة الضريبية.

وبالتالي، فإن التسيير الجبائي لم يعد مجرد خيار إداري، بل أصبح ركيزة أساسية في ضمان الاستقرار المالي والجبائي للمؤسسات، وعنصرًا محوريًا ضمن آليات الحوكمة الحديثة التي تسعى لتحقيق الامتثال وتقليص التعرض للمخاطر الخارجية، وفي مقدمتها الرقابة الجبائية.

الختامة

ختامًا، أظهرت نتائج الدراسة بوضوح أن الاختلالات المسجلة في تطبيق آليات التسيير الجبائي داخل المؤسسة محل الدراسة، ولا سيما غياب المراجعة الداخلية وضعف الإلمام بالتشريعات الجبائية، أدت إلى تدني مستويات الامتثال الضريبي، وتعرض المؤسسة لعمليات رقابة واستدراك وغرامات مالية.

اختبار صحة الفرضيات:

هذه النتائج جاءت لتؤكد صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، حيث ثبت أولاً أنه يوجد دور رئيس لتبني التسيير الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية في المؤسسات محل الدراسة الميدانية، وهو ما تجلّى من خلال العلاقة المباشرة بين غياب التسيير الجبائي وارتفاع وتيرة الرقابة والعقوبات، كما دعمت النتائج الفرضية الثانية التي تنص على أنه توجد العديد من الآليات والإجراءات التي يمكن أن تساعد المؤسسات في تحسين مستويات الأمن الجبائي، حيث تبين أن غياب هذه الآليات ساهم في تعرض المؤسسة لمخاطر جبائية متكررة. وأخيراً، أكدت الدراسة وجود ارتباط وثيق كما جاء في الفرضية الثالثة، والتي تنص على أنه توجد علاقة بين تبني التسيير الجبائي والتحكم في مختلف أشكال الرقابة الجبائية، إذ تبين أن تحسين التسيير الجبائي ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة في الحد من تدخلات الإدارة الجبائية. وعليه، فإن هذه النتائج تبرز بجلاء أهمية التسيير الجبائي كخيار استراتيجي لتعزيز الامتثال وتقليل المخاطر الضريبية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث تمت الاجابة على الشكالية المطروحة والمتعلقة بدور التسيير الجبائي في الحد من مخاطر الرقابة الجبائية، حيث تبين ان تطبيق منظومة متكاملة وفعالة للتسيير الجبائي لايساهم فقط في تقليص هذه المخاطر، بل يحمي المؤسسة من التعرض اساسا للاجراءات التصحيحية والعقابية من طرف الادارة الجبائية وانطلاقا من هذه النتائج، نعرض فيما يلي جملة من التوصيات العملية التي تهدف الى تحسين التسيير الجبائي داخل المؤسسات وتقادي تكرار الاخلالات المسجلة وهي:

- ❖ ضرورة اعتماد نظام تسيير جبائي فعّال داخل المؤسسة يواكب التغيرات التشريعية ويضمن الامتثال الدائم للواجبات الجبائية؛
- ❖ الاستعانة بخبير جبائي مختص بشكل دائم أو دوري، لتقديم الاستشارة والتوجيه وتصحيح الانحرافات قبل أن ترصدها الإدارة الجبائية؛
- ❖ تفعيل المراجعة الجبائية الداخلية للوثائق والتصريحات بصفة دورية، بما يسمح باكتشاف الأخطاء مبكراً ومعالجتها في الوقت المناسب؛
- ❖ تعزيز التكوين المستمر للإطارات المحاسبية والمالية داخل المؤسسة في مجال القوانين الجبائية والمحاسبية المستجدة؛

- ❖ إدماج التسيير الجبائي في استراتيجية الحوكمة العامة للمؤسسة باعتباره وظيفة وقائية لا تقل أهمية عن التسيير المالي أو الإداري؛
- ❖ وضع إجراءات رقابة داخلية فعالة ومتكاملة تتضمن تدقيقًا جبائياً قبل إعداد التصريحات، لتفادي الأخطاء التي قد تؤدي إلى عقوبات مالية؛
- ❖ تبني ثقافة الامتثال الجبائي داخل المؤسسة عبر نشر الوعي بأهمية احترام الالتزامات الجبائية في كل المستويات التنظيمية؛
- ❖ العمل على رقمنة المعاملات والوثائق الجبائية لتسهيل التتبع والتحقق وتفايدي ضياع أو إسقاط المعلومات ذات الصلة.

✚ آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسراً يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- الى اي مدى يساهم التسيير الجبائي في تقليص الخطر الجبائي داخل المؤسسة؛
- هل هناك علاقة بين جودة التسيير الجبائي وفعالية نظام الرقابة؛
- ما مدى فعالية التسيير الجبائي في التوفيق بين الامتثال الضريبي وتحقيق الاهداف المالية للمؤسسة .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الرسائل الجامعية

- 1- حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 2- خالد عيسى، سامية عبد الرحمن، فعالية تدابير التسيير الجبائي في خفض الفجوة الضريبية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.

ثانياً: المجلات والمقتنيات العلمية

- 1- دريد موسى، بن براح سمير، أثر التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ماي 2025، الصفحة 333.
- 2- صابر عباسي، محمد فوزي شعبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، صفحة 118.
- 3- نور الدين بعيليش، قداري زرباني، فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2022، الصفحة 251.
- 4- كيموش بلال، بلخيري محمد سعد الدين، دور الإستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 02، ديسمبر 2019، الصفحة 218.
- 5- حميداتو صالح، دراسة أثر التكامل بين المراجعة الجبائية والرقابة الجبائية على نجاعة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 02، 2022، الصفحة 434-435.
- 6- سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، ديسمبر 2018، الصفحة 129-130.
- 7- بن حليلة دلال، طويل أسيا، أثر المراجعة الجبائية في الإرتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23، 2024، الصفحة 172.
- 8- عمر خلفاوي، مطبوعة علمية محكمة، مقياس التسيير والتدقيق الجبائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2020-2021، ص 21.
- 9- مصطفى شعبي، مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، ديسمبر 2022، الصفحة 64.

- 10- مالك رحمانى، عيسى بولخوخ، دور التدقيق في التقليل من المخاطر الجبائية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، مجلد 11، العدد01، 2021، الصفحة 277.
- 11- عوادي مصطفى، رجال نصر، عيدة أنور، الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد2، العدد01، 2019، الصفحة 75.
- 12- أسيا قاسمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد3، العدد01، ديسمبر2019، الصفحة 157.
- 13- بن بادة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات والدراسات، المجلد 10، العدد1، 2017، الصفحة 352.
- 14- بو جرو عبد الرؤوف، حراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد8، العدد01، جوان2022، الصفحة 76.
- 15- سليمانى سعيدة، قارة ملاك، التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية رقابة لمكافحة الغش الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12، العدد22، 2023، الصفحة53.
- 16- مصطفى إدير، عمر الفاروق زرقون، تقديم فعالية المراجعة الجبائية في البيئة الجزائرية، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد03، العدد02، 2019، الصفحة 69.
- 17- عبود مليود، برباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام الأهداف والطرق العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة مقرر للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تيندوف، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد02، جوان2018، الصفحة 312.
- 18- توافيق بوليفية، منى مقلاتي، دورالرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد04، العدد01، 2021، الصفحة259.
- 19- منى مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 28-29 أكتوبر 2015، الصفحة03.
- 20- قدرى منال، تقدير مخاطر المراجعة كامدخل لدعم جودة المراجعة الداخلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد9، العدد02، أوت2023، الصفحة 410.
- 21- صابر العباسي، محمد فوزي شعوبي، أهمية تسيير الخطر الضريبي في الرفع من قيمة المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد17، 31، ديسمبر 2017.

22- محمد سليم، فاطمة الزهراء جيلاني، مقارنة بين نماذج التسيير الجبائي في الدول المتقدمة والدول النامية، دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 12، 2020.

23- شعبي مصطفى، مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعرضت للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 02، 2022.

ثالثا: التشريعات القانونية

1-المادة 18من قانون الإجراء الجبائية لسنة 2025.

2-المادة 19من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025.

3- المادة 20من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Abessolo Nkili Daneille Diane, Contribution du l'audit fiscal à la réduction des risques fiscaux: une étude appliquée à carrier industrielle, département de l'innovation, commercial techniques et industrialisation, université du yaounde, 2020-2021.
- 2- Bird, Richard M., & Zolt, Eric M. (2014). Taxation and development: The weakest link? UCLA Law Review, 59(6), 1809-1855.
- 3- Alm, James & Wallace, Sally. (2010). Strengthening Tax Administration through Improved Taxpayer Compliance. National Tax Journal, 63(2), 121-142.
- 4- Lederman, Leandra. (2003). The Interplay Between Norms and Enforcement in Tax Compliance. International Tax and Public Finance, 10(6), 707-725.
- 5- OECD. (2021). Tax Administration 2021: Comparative Information on OECD and other Advanced and Emerging Economies. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

المواقع الإلكترونية

- 1- موقع مديرية الضرائب لولاية برج بوعرييج.

الملاحق

الملحق رقم 01: اشعار بالتحقيق المحاسبي

Série Q.n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ

CENTRE DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ

Référence N°: 331/2019

A
SARL FERX
CARRIERE
B.B.ALettre avec
A.R.
N° 012369

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 15/12/2019

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° 210 du 9 sept. 19, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2015, 2016, 2017, 2018, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : IBS-IRCM-TAP-TVA-IRG/Salaires- Droits de Timbre et Autres impôts et Taxes

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposer, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 05 feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الملحق رقم 02: اشعار بالتسوية

DIRECTION DES IMPOTS DE BBARRERIDJ
CENTRE DES IMPOTS DE BORDJ BOU ARRERIDJ
AVIS DE VERIFICATION N° 210/2019 DU 09/09/2019
NOTIFICATION N°331/2019 DU 15/12/2019
NOMBRE DE PAGES : 05

SARL FERX
CARRIERE

السيد

بعد التحقق في المحاسبة للسنوات 2015 - 2016 - 2017 و 2018، لنا الشرف أن نوافيكم بالنتائج المتوصل إليها.

الوضعية الجبائية:

انطلاقاً من نشاطكم المتمثل في - استغلال محجرة - ولاية برج بوعريريج ، انتم تخضعون بالنسبة لرقم الأعمال المحقق للرسم على القيمة المضافة (TVA) بمعدلي 17% و 19% لمجملي رقم الأعمال المحقق طبقاً للمواد 02، 14 (فقرة أ) و 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
أما بالنسبة للضرائب المباشرة فانتم تخضعون للرسم على النشاط المهني (TAP) بمعدل 2% ابتداءً من تاريخ 2015/01/01 وهذا لمجملي رقم الأعمال المحقق طبقاً لأحكام المواد من 217 إلى 222 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
وبصفتكم صاحب العمل (EMPLOYEUR)، فانتم تخضعون لضريبة الدخل الإجمالي-صنف مرتبات و أجور- على الأجور المدفوعة للمستخدمين (المادة 1-75 و 1-129 و 2-130) من قانون الضرائب المباشرة.
من جهة أخرى انتم تخضعون بالنسبة لمجملي الأرباح المحققة إلى الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 26 % طبقاً للمادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

قيمة المحاسبة من حيث الشكل و المضمون:

عموماً فإن مسك المحاسبة تم وفقاً للنظام المركزي (Centralisateur) بحيث تضمنت مختلف الوثائق المحاسبية المنصوص عليها في التشريع سيما المواد 9 إلى 12 من القانون التجاري و النظام المحاسبي المالي (SCF) إلا أنه يجب لفت نظركم لبعض النقائص منها:

- 1- التسجيل المحاسبي لمبلغ إجمالي 612.773 دج بالزيادة خلال سنة 2016 يمثل مبلغ اهتلاك معدات نقل تم اقتناءها بتاريخ 2011/12/04 من نوع DUMPER BZK D32- (خطأ في حساب المدة المتبقية للاهتلاك).
- 2- وجود فارق مقيد بالزيادة يمثل اهتلاك سيارة سياحية من نوع PEUGEOT PARTNER ORIGIN GRIS- لسنة 2015 بمبلغ 67.571 دج.
- 3- خصم الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء تخص مادة البنزين بالخطأ بمبلغ إجمالي 37.642 دج في تصريحات G50 لشهري مارس و جوان 2015.
- 4- عدم تدبير الحقوق الخاصة بالرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق في بلدية العنح و ولاية برج بوعريريج بمبلغ إجمالي خارج الرسم 16.985.401 دج لسنة 2015.
- 5- التسجيل المحاسبي لمبلغ إجمالي 21.588.603,36 دج يمثل redevance d'Extraction لسنة 2015 في الحساب 645002 خلال سنة 2016 مع العلم أن مبلغ الحقوق حسب الوثيقة والخاص بسنة 2015 هو 16.737.600 دج وعليه فإن الفارق المقدر ب 5.697.720 دج يمثل تسوية خاصة بسنة سابقة (2013).
- 6- وجود خطأ في تطبيق معدل الرسم على القيمة المضافة لرقم الأعمال المصرح به في G50 لشهر جانفي 2017 حيث قتمت باحتساب TVA بمعدل 17% بدلا من 19% على المبلغ الإجمالي المصرح به خارج الرسم 36.068.368 دج.
- 7- التسجيل المحاسبي لمبلغ إجمالي 2.254.860,72 دج يمثل redevance d'Extraction لسنة 2014 في الحساب 645002 خلال سنة 2017 بدلا من تسجيل المبلغ في الحساب 656000 (مصاريف سنوات سابقة)

DIRECTION DES IMPOTS DE BBARRERIDJ
 CENTRE DES IMPOTS DE BORDJ BOU ARRERIDJ
 AVIS DE VERIFICATION N° 210/2019 DU 09/09/2019
 NOTIFICATION N°331/2019 DU 15/12/2019
 NOMBRE DE PAGES : 05

SARL FERX
 CARRIERE

- 8- إنقاص مبلغ 2.992.684 دج من النتيجة الجبائية لسنة 2017 يمثل فائض سعر التحويل مقيد في حساب النواتج .
 9- التسجيل المحاسبي لمبلغ 154.382 دج في الحساب 645000 في يومية البنك بتاريخ 2018/08/01 ضمن المبلغ الإجمالي 1.119.268 دج يخص جدول فردي خاص بالضريبة على الأرباح المنجمية لسنوات سابقة.
 10- التسجيل المحاسبي لمبلغ إجمالي 17.903.730 دج يمثل redevance d'Extraction لسنة 2016 في الحساب 645002 في يومية البنك بتاريخ 2018/01/01 بدلا من تسجيل المبلغ في الحساب 656000 (مصاريف سنوات سابقة لم يتم تقييدها محاسبيا في يومية البنك لسنة 2017)

دواعي التعديل:

- 1- إعادة إدماج الفوارق المستخرجة لمخصصات الاهتلاك إلى النتيجة الجبائية لسنتي 2015 و2016.
- 2- إعادة استدراك مبلغ الرسم على القيمة المضافة الذي تم خصمه (خصم في غير محله) لسنة 2015.
- 3- إعادة إدماج الفوارق المستخرجة في المصاريف التي تخص سنوات سابقة إلى الأسس المصرح بها لسنوات 2016، 2017 و 2018 وإخضاعها لجميع الضرائب و الرسوم.
- 4- إعادة إدماج مبلغ النواتج الذي تم إنقاصه من النتيجة الجبائية لسنة 2017.
- 5- استدراك الفارق المستخرج في الحقوق الخاصة ب TVA لسنة 2017 الناتجة عن التطبيق الخطأ في معدل الرسم.

الملحق رقم 03: المستحقات والعقوبات

مركز الضرائب لولاية برج بوعروريج				
اشعار بالتحقيق رقم 210/2019 بتاريخ 09/09/2019				
CARRIERRE SARL FERY				
الإبلاغ الأول رقم 331/2019 بتاريخ 15/12/2019				
عدد الصفحات 05				
<u>جدول استخراج النتائج</u>				
2018	2017	2016	2015	التعيين
196,060,460.00	344,900,290.00	373,051,926.00	312,188,720.00	رقم الاعمال المستخرج
195,220,790.00	344,900,290.00	372,667,560.00	312,188,720.00	رقم الاعمال المصرح به
0.00	0.00	0.00	0.00	الفارق رقم الاعمال
0.00	0.00	0.00	0.00	الخصم التدريجي
0.00	0.00	0.00	0.00	الاستهلاكات الممنوحة
0.00	0.00	0.00	0.00	رئيس حساب الصندوق دائن
18,058,112.00	5,247,544.00	6,310,493.00	67,571.00	الاعباء المدمجة
18,058,112.00	5,247,544.00	6,310,493.00	67,571.00	الزيادة الاجمالية
-2,920,570.00	128,470,410.00	107,108,730.00	84,057,830.00	الربح او الخسارة المصرح بها
15,137,542.00	133,717,954.00	113,419,223.00	84,125,401.00	الربح او الخسارة المستخرجة
15,137,542.00	5,247,544.00	6,310,493.00	67,571.00	الفارق الصافي
<u>تحديد الاسس الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات</u>				
2018	2017	2016	2015	التعيين
15,137,542.00	133,717,954.00	113,419,223.00	84,125,401.00	الربح المستخرج
0.00	128,470,410.00	107,108,730.00	84,057,830.00	الربح المصرح به و المسدد
15,137,542.00	5,247,544.00	6,310,493.00	67,571.00	الفارق الصافي
3,935,760.92	1,364,361.44	1,640,728.18	17,568.46	الحقوق
983,940.23	341,090.36	410,182.05	1,756.85	العقوبة
<u>تحديد الاسس الخاضعة للضريبة على رؤوس الاموال المنقولة</u>				
2018	2017	2016	2015	التعيين
11,201,781.08	98,951,285.96	83,930,225.02	62,252,796.74	الربح المستخرج
0.00	95,068,103.40	79,260,460.20	62,202,794.20	الربح المصرح به و المسدد
11,201,781.08	3,883,182.56	4,669,764.82	50,002.54	الفارق الصافي
1,680,267.16	582,477.38	466,976.48	5,000.25	الحقوق
420,066.79	145,619.35	116,744.12	1,250.06	العقوبة
<u>تمسوية الرسم على النشاط المهني</u>				
2018	2017	2016	2015	التعيين
195,220,792.00	344,900,290.00	372,667,560.00	312,188,720.00	رقم الاعمال المستخرج
195,220,792.00	344,900,290.00	372,667,560.00	295,203,320.00	رقم الاعمال المصرح به G50
0.00	0.00	0.00	16,985,400.00	الفارق
0.00	0.00	0.00	339,708.00	الحقوق
0.00	0.00	0.00	84,927.00	العقوبة

مركز الضرائب لولاية برج بو عرييج				
SARL FERX 09/09/2019 رقم بتاريخ 210/2019 اشعار بالتحقيق رقم				
CARRIERRE 15/12/2019 رقم بتاريخ 331/2019 الابلاغ الأول رقم				
عدد الصفحات 05				
تسوية الرسم على القيمة المضافة				
التعين	2015	2016	2017	2018
رقم الاعمال المستخرج	295,203,320.00	372,667,560.00	344,900,290.00	195,220,792.00
الربح المصرح به G50	295,203,320.00	372,667,560.00	341,103,620.00	195,220,792.00
الفارق	0.00	0.00	3,796,670.00	0.00
الحقوق	0.00	0.00	721,367.30	0.00
العقوبة	0.00	0.00	180,341.83	0.00
الرسوم المسترجعة	37,642.00	0.00	0.00	0.00
العقوبة	3,764.20	0.00	0.00	0.00
جدول ملخص للمستحقات والعقوبات				
التعين	2015	2016	2017	2018
الضريبة على ارباح الشركات	17,568.46	1,640,728.18	1,364,361.44	3,935,760.92
العقوبة	1,756.85	410,182.05	341,090.36	983,940.23
الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة	5,000.25	466,976.48	582,477.38	1,680,267.16
العقوبة	1,250.06	116,744.12	145,619.35	420,066.79
الرسم على النشاط المهني	339,708.00	0.00	0.00	0.00
العقوبة	84,927.00	0.00	0.00	0.00
الرسم على القيمة المضافة	0.00	0.00	721,367.30	0.00
العقوبة	0.00	0.00	180,341.83	0.00
الرسوم المسترجعة	37,642.00	0.00	0.00	0.00
العقوبة	3,764.20	0.00	0.00	0.00
المجموع	491,616.82	2,634,630.83	3,335,257.66	7,020,035.10
المجموع الكلي		13,481,540.41		
برج بو عرييج في : 15/12/2019				
المحققون	رئيس الفرقة			

الملحق رقم 04: اشعار بعملية التسوية

مركز الضرائب مطيف
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
خضية رقم: 2023/00 عدد الصفحات: (00)
خضية ب: Sarl Group medical

تقديم عام لمنظمة Sarl Group Medical:

هي عبارة عن شركة ذات مسؤولية محدودة Sarl Group Selami ذات رأسمال 230.000.000,00 دج تمثل نشاط الشركة الأساسي في التجارة والمجلة للمواد الصيدلانية. يقع مقر الشركة في حي حشمي مطيف. تم تأسيس الشركة من طرف السيد علي بتاريخ 2017/03/30 تبعا للسجل التجاري رقم 17B 0092615 مع العلم ان الشركة توقفت عن النشاط سنة 2021

الأحكام الهياتية الخاصة بالتسوية:

- 01) الرسم على النشاط المهني وفقا لأحكام من 217 إلى 228 من قانون الضرائب المباشرة
- 02) الرسم على القيمة المضافة وفقا لنصوص المواد 02، 03، 41 و 116 من قانون الرسم على رقم الأعمال
- 03) الضريبة على الدخل الإجمالي فئة بيع رؤوس الأموال المتقولة طبقا للمواد 45، 46، 48، 49 و 134 من قانون الضرائب المباشرة .
- 04) الضريبة على ارباح الشركات المواد 136، 150، 151 من قانون الضرائب المباشرة.
- 05) 110 و 20 من ق.إ.ج

تبعا للتحقيق المحاسبي والمالي المصوب الذي خضعت له مؤسستكم والمتعلق بالسنوات 2019، 2020، 2021، 2022، وفقا للإشعار بالتحقيق رقم 191 بتاريخ 2023/09/04 و المستلم بتاريخ 2023/09/12 و بعد إجراء التقاض الذي تم على مستوى مقر مركز الضرائب بحضور رئيس فرقة التحقيق والمحققان من جهة، و مسير الشركة السيد علي بن محمد من جهة أخرى والذي خلص إلى تحديد محضر التقاض بعد التحقيق حامل رقم 375 بتاريخ 2023/12/20 بحيث تم التوصل إلى ما يلي:

- 1- من حيث الشكل: المحاسبة المقدمة مقبولة .
- 2- من حيث الموضوع:

سنة 2019:

01- اعادة دفع الحقوق المتعلقة ب الرسم على التكوين والرسم على التجهيز وفقا لأحكام الرسوم التنفيذية رقم 262/09 الموافق لـ 2009/08/24 المعدل و المتمم للرسوم التنفيذية 98 / 149 الموافق لـ 1998/05/13 المحدد لشروط و كيفية تطبيق المواد 55 و 56 من قانون المالية رقم 02. 97 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الحقوق يتم حسابها بمعدل 1 % من الكتلة الإجمالية للأجور منفصلة كما يلي:

مركز الضرائب سقيف
 للصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
 قضية رقم: 2022/00 عدد الصفحات: (00)
 خصصة بـ: Sarl Group medic

حساب المستخدمين المقيد هم: للمزاية ج/63:	المعدل	الرسم على التكوين	الرسم على التكوين
25.116.772,00	% 1	151.168,00	151.168,00

02- بعد مراجعة الإهلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهلاكها بقسط سنوي يفوق السقف المحدد قانونا بـ 1.000.000,00 دج و عليه سوف يتم إعادة إدماج القسط الزائد للنتيجة الجبائية تطبيقا لنص المادة 174 و 141 من قانون الضرائب المباشرة وفق التوضيل التالي:

نوع الاستان	تاريخ الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاك	الإهلاك المطبق	الإهلاك الواجب	الفرق المعاد إدماجه
كروج ت ل 110 ح	2018	2.439.900,00	% 20	204.958,00	200.000,00	4.958,00
كروج ت ل 110 ح	2018	2.539.900,00	% 20	213.291,00	200.000,00	13.291,00
				418.249,00	400.000,00	18.249,00

سنة 2020:

01- بعد مراجعة الإهلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهلاكها بقسط سنوي يفوق السقف المحدد قانونا بـ 1.000.000,00 دج و عليه سوف يتم إعادة إدماج القسط الزائد للنتيجة الجبائية تطبيقا لنص المادة 174 و 141 من قانون الضرائب المباشرة وفق التوضيل التالي:

نوع الاستان	تاريخ الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاك	الإهلاك المطبق	الإهلاك الواجب	الفرق المعاد إدماجه
كروج ت ل 110 ح	2018	2.439.900,00	% 20	491.900,00	200.000,00	291.900,00
كروج ت ل 110 ح	2018	2.539.900,00	% 20	511.900,00	200.000,00	311.900,00
				1.003.800,00	400.000,00	603.800,00

02- إعادة دفع الحقوق المتعلقة ب الرسم على التكوين و التكوين وفقا لأحكام الرسوم التنفيذية رقم 262/09 الموافق لـ 2009/08/24 المعدل و الختم للرسوم التنفيذية 98 / 149 الموافق لـ 1998/05/13 المحدد لشروط و كيفية تطبيق المواد 55 و 56 من قانون المالية رقم 02 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الحقوق يتم حسابها بمعدل 1 % من الكتلة الإجمالية للأجود مفصلة كما يلي:

حساب المستخدمين المقيد هم: للمزاية ج/63:	المعدل	الرسم على التكوين	الرسم على التكوين
25.097.899,00	% 1	150.979,00	150.979,00

سنة 2021:

مركز الضرائب سليلف
للشركة الرئيسية للمراقبة والتبث
رقم: 202300 عدد الصفحات: (00)
خاصة بـ: **Sarl Group medic**

01-بعد مراجعة الاستقارات المقيمة ضمن أصول الشركة تبين ان الشركة قامت بالتنازل على استقارات ممثلة في معدات نقل و المقيمة ضمن الحساب ح/ 218200 بمبلغ 15.019.000,00 دج وذلك حسب التصريح المقدم من طرف مسير الشركة السيد علي اثناء جلسة النقاش وعليه سوف يتم إعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدى بنسبة 35% على النشيطات المقيمة خلال 2018 من مبلغ التنازل المقدّر 70000000,00 دج فائض القيمة قصير المدى بنسبة 70% على النشيطات المقيمة خلال 2019 من مبلغ التنازل المقدّر 70000000,00 دج الى ضريبة الدخل الإجمالي فته يوج رؤوس الأموال المتقولة طبقا للمواد 172 و 173 من قانون الضرائب المباشرة بالأساس الخاضع فيه 5.606.194,00 بالتفصيل الآتي:

نوع الاستقارة المقيمة سنة	تكلفة الأصل	مبلغ الإهلاكات المقيمة	سنة التنازل	مبلغ التنازل المقدّر	أساس فرض ضريبة القيمة المضافة
وجو بيو مقيمة سنة 2018	2.200.000,00	00	2021	2.200.000,00	2.200.000 (%35)
وجو بيو مقيمة سنة 2018	2.200.000,00	00	2021	2.200.000,00	2.200.000 (%35)
وجو بيو مقيمة سنة 2019	1.800.000,00	00	2021	1.800.000,00	1.800.000 (%35)
روجو كوتو مقيمة سنة 2019	800.000,00	00	2021	800.000,00	800.000 (%35)
روجو وجو ووجو مقيمة سنة 2019	3.000.000,00	00	2021	3.000.000,00	3.000.000 (%70)
كديج ت ل ح مقيمة سنة 2019	2.459.500,00	1.188.758,00	2021	2.000.000,00	729.258 (% 70)
كديج ت ل ح مقيمة سنة 2019	2.459.500,00	1.237.891,00	2021	2.000.000,00	779.591 (% 70)
المجموع					5.606.194,00

ملاحظة: لم يتم حساب الرسم على القيمة المضافة بأجل أن الاستقارات التي تم اهلاكها قديما ولم يتم استرجاع الرسم ضمن الصirements الشهرية G 50 .

02-بعد مراجعة الإهلاكات الخاص بالسيارات السياحية تبين وجود سيارات سياحية تم اهلاكها بقسط سنوي بنحو السنق المحدد قانونا بـ 1.000.000,00 دج و عليه سوف يتم إعادة إدماج القسط الزائد للنتيجة الجاهية تطبيقا لنص المادة 174 و 169 من قانون الضرائب المباشرة وفق التفصيل التالي:

نوع الاستقارة	دراج الاقتناء	مبلغ الاقتناء	معدل الإهلاكات	الإهلاكات المطبق	الإهلاكات الواجب	الفرق المتاد إدماجه
كديج ت ل ح 2018	2018	2.459.500,00	% 20	491.900,00	200.000,00	291.900,00
كديج ت ل ح 2019	2019	2.539.500,00	% 20	511.900,00	200.000,00	311.900,00
المجموع						
				1.003.800,00	400.000,00	603.800,00

03-جما لوقوف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاستقارات المقيمة ضمن أصولها تبين أن الشركة لم يتم تصفية باستقارات ممثلة في معدات و أدوات مقيمة ضمن الحساب ح/ 218100 بمبلغ 1.090.656,00 دج حسب وعليه سوف يتم إعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدى بنسبة 35 % من مبلغ التنازل المقترح إعداده الى ضريبة الدخل الإجمالي فته يوج رؤوس الأموال المتقولة طبقا للمواد 172 و 173 من قانون الضرائب المباشرة بالتفصيل الآتي:

نوع الاستقارة	تكلفة الأصل	مبلغ الإهلاكات المقيمة	سنة التوقف عن العمل	مبلغ التنازل المقدّر	أساس فرض ضريبة القيمة المضافة
---------------	-------------	------------------------	---------------------	----------------------	-------------------------------

مركز الضرائب سليف المنشأة الرئيسية للرقابة والبحث قضية رقم: 2022/00 عدد الصفحات: (00) خصصة بـ: <u>Sarl Group medic</u>																					
381.798,00	1.090.696,00	2021	//	1.090.696,00	سدادات واجبات																
04- تبعا لتوقف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاحتياطات المقيدة ضمن أصولها تبين ان الشركة لم تقم بتصفيها بمبلغ 106.149,00 دج مقيدة ضمن الحساب ح/ 106010 . بمبلغ 31.929,00 دج مقيدة ضمن الحساب ح/ 106020 وعليه سوف يتم إعادة إخضاعه الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة بيع رؤوس الأموال المتوفرة طبقا للادة 48 من قانون الضرائب المباشرة .																					
05- إعادة دفع الموقوف للصفحة ب الرسم على التكوين والتكوين وفقا لأحكام الرسوم الضريبي رقم 262/09 المؤقت لـ 2009/08/24 المعدل و البيع للرسوم الضريبي 98 / 149 المؤقت لـ 1998/05/13 المعدل لشروط وكيفية تطبيق المواد 55 و 56 من قانون المالية رقم 97.02 الصادر بتاريخ 1997/12/31 مع العلم أن الموقوف تم سحبا بمعدل 1 % من الكمية الإجمالية للأموال مخصصة كما يلي:																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>حساب المستعملين للقدح ضمن الميزانية ح/ 63</th> <th>المعدل</th> <th>الرسم على التكوين</th> <th>الرسم على التكوين</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>3.984.855,00</td> <td>1 %</td> <td>39.848,00</td> <td>39.848,00</td> </tr> </tbody> </table>						حساب المستعملين للقدح ضمن الميزانية ح/ 63	المعدل	الرسم على التكوين	الرسم على التكوين	3.984.855,00	1 %	39.848,00	39.848,00								
حساب المستعملين للقدح ضمن الميزانية ح/ 63	المعدل	الرسم على التكوين	الرسم على التكوين																		
3.984.855,00	1 %	39.848,00	39.848,00																		
06- تبعا لتوقف الشركة عن النشاط وبعد مراجعة الاستقارات المقيدة ضمن أصولها تبين أن الشركة لم تقم بتصفية واستقارات مثقلة في عتاد الاعلام التي مقيدة ضمن الحساب ح/ 218200 بمبلغ 2.321.333,00 دج وهذا وفقا لتصریح مسير الشركة أثناء جلسة النقاش وعليه سوف يتم إعادة دفع ضريبة أرباح الشركات على فائض القيمة طويل المدى بنسبة 35% من سعر التنازل المقدر مع إخضاعه الى ضريبة الدخل الإجمالي فئة بيع رؤوس الأموال المتوفرة طبقا للواد 172 و 173 من قانون الضرائب المباشرة بالتفصيل الآتي:																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>بيع الاعمال</th> <th>مكتبة الخط</th> <th>مجموع الاستهلاكات المدة</th> <th>مدة التوقف من التداول</th> <th>سعر التنازل المقدر</th> <th>الأسس ضمن القيمة الممنوع</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>معد الاعمال المثل القيمة قبل سنة 2018</td> <td>2.321.333,00</td> <td>//</td> <td>2021</td> <td>2.321.333,00</td> <td>812.467,00</td> </tr> </tbody> </table>						بيع الاعمال	مكتبة الخط	مجموع الاستهلاكات المدة	مدة التوقف من التداول	سعر التنازل المقدر	الأسس ضمن القيمة الممنوع	معد الاعمال المثل القيمة قبل سنة 2018	2.321.333,00	//	2021	2.321.333,00	812.467,00				
بيع الاعمال	مكتبة الخط	مجموع الاستهلاكات المدة	مدة التوقف من التداول	سعر التنازل المقدر	الأسس ضمن القيمة الممنوع																
معد الاعمال المثل القيمة قبل سنة 2018	2.321.333,00	//	2021	2.321.333,00	812.467,00																
07- بعد مراجعة الميزانية السنوية تبين انه تم التصريح بجملة البيع على أساس الحسارة خلافا لإجراءات المعمول بها في الترتين التجاري لاسيما المادة 19 من القانون 04/02 و التي تمنع إعادة بيع السلع بسعر اقل من تكلفتها وعليه بعد تقدير لرقم الإعمال على أساس الاستهلاكات المصرح بها بمبلغ 3.657.594,00 وفقا للامس المصرح به في ميزانية 2020 بنسبة 06% بالتفصيل الآتي:																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>الاستهلاكات المصرح بها</th> <th>سجل طرق وا</th> <th>رقم الاعمال المقدر</th> <th>رقم الاعمال المصرح به</th> <th>الأسس الممنوع (بيع نسبة 5%)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>3.657.594,00</td> <td>1,06</td> <td>3.877.090,00</td> <td>2.164.198,00</td> <td>85.643,00</td> </tr> </tbody> </table>						الاستهلاكات المصرح بها	سجل طرق وا	رقم الاعمال المقدر	رقم الاعمال المصرح به	الأسس الممنوع (بيع نسبة 5%)	3.657.594,00	1,06	3.877.090,00	2.164.198,00	85.643,00						
الاستهلاكات المصرح بها	سجل طرق وا	رقم الاعمال المقدر	رقم الاعمال المصرح به	الأسس الممنوع (بيع نسبة 5%)																	
3.657.594,00	1,06	3.877.090,00	2.164.198,00	85.643,00																	
علما ان فواتير البيع تبين ان مبيعات الأدوية المعفية تقدر ب 2.055.988,00 دج وبما المبيعات الخاضعة تقدر ب 108.210,00 دج أي بنسبة 5%																					
01- جدول حساب رقم الأعمال:																					
<table border="1"> <thead> <tr> <th>البيان</th> <th>2019</th> <th>2020</th> <th>2021</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>رقم الأعمال المصرح به</td> <td>316.206.240,00</td> <td>302.041.107,00</td> <td>2.164.198,00</td> </tr> <tr> <td>رقم الاعمال المعفل</td> <td>//</td> <td>//</td> <td>85.643,00</td> </tr> <tr> <td>رقم الأعمال الإجمالي المقدر</td> <td>316.206.240,00</td> <td>302.041.107,00</td> <td>2.249.841,00</td> </tr> </tbody> </table>						البيان	2019	2020	2021	رقم الأعمال المصرح به	316.206.240,00	302.041.107,00	2.164.198,00	رقم الاعمال المعفل	//	//	85.643,00	رقم الأعمال الإجمالي المقدر	316.206.240,00	302.041.107,00	2.249.841,00
البيان	2019	2020	2021																		
رقم الأعمال المصرح به	316.206.240,00	302.041.107,00	2.164.198,00																		
رقم الاعمال المعفل	//	//	85.643,00																		
رقم الأعمال الإجمالي المقدر	316.206.240,00	302.041.107,00	2.249.841,00																		

الملحق رقم 05: ملخص المستحقات والعقوبات

مركز الدراسات
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
تأسيسية رقم: 2022/00 عدد الصفحات: (00)
خاصة بـ: **Sarl Group medic**

02 جدول حساب الرسم على النشاط المهني: المواد 217 الى 228 و 193 من ق

2021	2020	2019	البيان
2.249.841,00	302.041.107,00	316.206.240,00	رقم الأجل الإجمالي للتدوير
2.164.198,00	302.041.107,00	316.206.240,00	رقم الأجل المرحح
85.643,00	//	//	رقم الأجل المتصل
1.713,00	//	//	المتقيد %2
172,00	//	//	التزليلات
1.884,00	//	//	المجموع

01 جدول حساب الرسم على القيمة المضافة: المواد 02 ، 29 ، 30 و 116 من ق ر

2021	2020	2019	البيان
2.249.841,00	302.041.107,00	316.206.240,00	رقم الأجل الإجمالي للتدوير
2.164.198,00	302.041.107,00	316.206.240,00	رقم الأجل المرحح
85.643,00	//	//	رقم الأجل المتصل
16.272,00	//	//	المتقيد %29
1.627,00	//	//	التزليلات
17.899,00	//	//	المجموع

02 جدول حساب الأرباح:

2021	2020	2019	البيان
(10.839.431,00)	(21.358.360,00)	(8.690.078,00)	النتيجة المرحح جا
29.426.489,00 -	(8.671.929,00)	//	المحاسب المرصدة
85.643,00	//	//	إدماج رقم الأجل المتصل
5.606.194,00	//	//	إدماج تكافؤ القيمة
381.730,00	//	//	إدماج تكافؤ القيمة المحض بالمعادلات
812.467,00	//	//	إدماج تكافؤ القيمة المحض بالإطلاقات
//	//	//	إدماج الإحاطات
603.800,00	603.800,00	18.249,00	إدماج الإطلاقات
(21.936.655,00)	(29.426.489,00)	(8.671.929,00)	النتيجة الإجمالية المرحح جا أو المحاسب
(10.839.431,00)	(21.358.360,00)	(8.690.078,00)	النتيجة المرحح جا

03- جدول حساب الضريبة على أرباح الشركات: المواد 136، 150، 151، 193 من ق ض م

2021	2020	2019	البيان
(2.295.234,00)	(20.650.668,00)	(8.586.186,00)	التبعية للملح محسوما
(10.839.431,00)	(21.358.360,00)	(8.690.078,00)	التبعية المصوح بما
//	//	//	التبعية المتقاة
//	//	//	المحقوق 26%
//	//	//	التربلات
//	//	//	المجموع

04- جدول حساب الضريبة على الدخل الإجمالي فئة بيع وقوس الأمور الاعتراف: المواد 46 إلى 48 و 134قرة 2 من ق ض م

2021	2020	2019	البيان
//	//	//	الربح المنقل
//	//	//	المحقوق IBS
//	//	//	الأساس الخاضع ل IRG/RCM
//	//	//	ض د ا على الإحياطات
//	//	//	المحقوق 15%
//	//	//	التربلات 25%
//	//	//	المجموع

05- جدول الرسم على التكوين بالرسم التنفيذي رقم 262/09 المؤرخ في 2009/08/24

2021	2020	2019	البيان
3.995.895,00	15.097.899,000	15.116.772,00	كافة الأمور
% 1	% 1	% 1	نسبة الرسم
39.848,00	150.979,00	151.168,00	المحقوق
9.962,00	37.745,00	37.792,00	التربلات
,49.810,00	188.724,00	188.960,00	المجموع

06- جدول الرسم على التكوين بالرسم التنفيذي رقم 262/09 المؤرخ في 2009/08/24

مركز الضرائب سليف
 المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
 قضية رقم: 2023/00 عدد الصفحات: (00)
 خاصة بـ: *Sarl Group mediss*

2021	2020	2019	البيان
3.984.815,00	25.097.899,000	25.126.772,00	كافة الأصول
% 1	% 1	% 1	نسبة الرسم
39.848,00	150.979,00	151.168,00	المفروق
9.962,00	37.745,00	37.792,00	الزيادات
49.810,00	188.724,00	188.960,00	المجموع

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعران
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي والرقابة الجبائية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي
06	المطلب الأول: تعريف ومميزات التسيير الجبائي
08	المطلب الثاني: اهداف ومبادئ التسيير الجبائي
12	المطلب الثالث: النيات التسيير الجبائي
14	المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية
14	المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وحقوقها
15	المطلب الثاني: أنواع الرقابة الجبائية
22	المطلب الثالث: اهداف الرقابة الجبائية
22	المطلب الرابع: علاقة التسيير الجبائي بالرقابة الرجبائية
25	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
25	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
27	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغات الاجنبية
31	خلاصة الفصل الأول
32	الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج

33	تمهيد
34	المبحث الأول: تقديم الأدوات والوسائل المتبعة في الدراسة
34	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب برج بوعريريج CDI
34	المطلب الثاني: مهام مركز الضرائب
35	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
39	المبحث الثاني: دراسة حالات معينة خضعت لعملية الرقابة
39	المطلب الأول: دراسة حالة استغلال محجرة
45	المطلب الثاني: دراسة حالة بيع بالجملة للمواد الصيدلانية
52	المبحث الثالث: نائج الدراسة ومناقشتها
52	المطلب الأول: نتائج دراسة حالة استغلال محجرة
53	المطلب الثاني: نتائج دراسة بيع بالجملة للمواد الصيدلانية
54	خلاصة الفصل الثاني
59	الخاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق
79	فهرس المحتويات

